مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم
"من منظورٍ جغرافيٍّ بشريٍّ"

الدكتور علي محمد دياب*

الملخص

يُستخدم مفهوم الإقليم Region استخداماً واسعاً في شتى مجالات المعرفة، وهو يعني مساحةً معينةً أو حيزاً جغرافياً ذا خصائص طبيعية وتاريخية وبشرية "اقتصادية- اجتماعية" معينة.

يتميّز الإقليم الجغرافي بمؤشرات ثلاثة: الموضوعية (الواقعية)، والخصوصية، ووحدة مكوناته أو عناصره.

يتركز اهتمام الجغرافيين على الإقليم الجغرافي البشري بوصفه منظومة مكانية، أي منظومة ذات بنية مكانية، جميعها عناصرها مترابط بعضها ببعضٍ بتدفق المادة والطاقة والمعلومات. وبتفاعلها مع الوسط المحيط، يمكن أن تظهر هذه البنية "أو أن تؤخذ بالحسبان" بوصفها كلاً واحداً لايتجزأ.

فالإقليم الجغرافي البشري حيّز مكاني متكامل من الدولة، له تخصصه الإنتاجي، وروابطه الداخلية والخارجية الوثيقة ويتمتع بالمؤشرات الآتية:

أ- التخصص: بأنواع معينة من المنتجات والخدمات، وذلك أنه وظيفة اقتصادية أساسية.

* قسم الجغرافية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة دمشق

ب- التكامل Complexity: أي ترابط المكونات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.
جـ- الإدارة: وجود هيئات معنية بإدارة المجتمع.

تعكس هذه الخصائص الثلاث مجتمعةً السمات الجغرافية للإقليم.

يعدُّ علم الأقاليم Regionology حلقة أساسية وأداة متميّزة في الجغرافية البشرية، فهو يمثل دراسة عن الأقاليم، ويتضمن نظرية التقسيم الإقليمي ومنهجيته، واستيعاباً لعملية تشكل الأقاليم وتطورها والأسس النظرية لأدائها الوظيفي المستقبلي.

مقدمة

تعدُّ دراسة الأقاليم الجغرافية البشرية واحداً من الاتجاهات التقليدية في الجغرافية. وما تزال المؤلفات الصادرة الخاصة بالتقسيم الإقليمي البشري (الاقتصادي-الاجتماعي) التي تُطُرِّق فيها للأسس النظرية والمنهجية لتشكل الأقاليم الجغرافية البشرية محدودة. وقد شهدت هذه الدراسات أكبر تطور لها في العقدين الثاني والثالث، والسادس خاصة من القرن العشرين من جراء الحاجة إلى توزيع القوى المنتجة، والتخصص والتنمية المتكاملة لاقتصاد الأقاليم البشرية وَفق أسس علمية.

تمثّل مقولة الإقليم نواة علم الجغرافية التي تتركز حولها المفهومات والاتجاهات الأخرى. يقابل الإقليم كلمة Region التي تعود في أصولها إلى اليونانية. أمَّا الإقليم في اللغة فهو قسّم من الأرض يختص باسم، ويتميّز من غيره (عبد السلام، ص 3). وقد أشار الجغرافي الشهير كالاسوفسكيkolosovcky..N إلى أن المفهوم الأولي في الرياضيات مفهوم العدد، وفي الفيزياء مفهوم المادة والطاقة، وفي علم الأحياء مفهوم المادة الحية الأولى" الخلية، أمَّا في الجغرافية فهو الإقليم (Колосовский . P.137).

يستخدم مصطلح الإقليم بمعانٍ مختلفة: إذ غالباً ما تسمى الأقاليم الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة أو اقترانها المكاني بالأقاليم، مثال: إقليم سيبيرية، كما تسمى الوحدات الإدارية المحلية للمدن أو المحافظات أو الدول كذلك بالأقاليم. وكذلك يطلق الإقليم على مجموعة من الدول المتجاورة مثال: إقليم الشرق الأوسط. فهو يعدُّ مفهوماً أولياً في الجغرافية البشرية، ويمثل في الوقت نفسه منظومة مكانيه بشرية أيضاً.

يستخدم مفهوم الإقليم في مجالات معرفية شتى، وهو يعني مساحة (مكاناً) معينة ذات خصائص طبيعية وتاريخية وبشرية معينة. وبينما يُجمع الباحثون في الإقليم الجغرافي الطبيعي على أنه وحدةٌ مكانية كبيرة، لا نجد مثل هذا الإجماع على الأقاليم الجغرافية البشرية. ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أن مصطلح الإقليم ليس مصطلحاً وليد

العصور الحديثة، فقد ورد عند بطليموس وإسترابون، وتحدث عنه العرب والمسلمون في مؤلَّفاتهم، إذ وضع أبو زيد أحمد بن سهل البلخي(ت.322هـ) كتاب "صور الأقاليم " ذكر فيه أقاليم الأرض، ووضع أبو إسحق إبراهيم بن محمد الإصطخري (ت.346هـ) مؤلفين مهمين هما "كتاب الأقاليم" و"المسالك والممالك" قسّم فيهما العالم الإسلامي إلى عشرين إقليماً تمثّلُ مناطقَ جغرافيةً واسعةً، ويعدُّ محمد بن أحمد المقدسيّ(ت.380هـ) صاحب كتاب " أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم "رائداً في هذا المجال، وقسّم محمّد بن محمّد الإدريسي(ت.560هـ) العالم أيضاً إلى سبعة أقاليم يضم كل منها عشرة أقسام متساوية من الشرق إلى الغرب في كتابه الشهير " نزهة المشتاق في اختراق الآفاق"، ويعدُّه كثيرون أفضل مؤلف تلتقي فيه الجغرافيةُ القديمةُ الحديثةَ، كذلك ورد عند زكريا بن محمّد القزويني(ت.682هـ)، وتحدث عنه عبد الرحمن بن خلدون (ت.808هـ) في مقدمته الشهيرة التي قسّم فيها العالم إلى سبعة أقاليم. ولعل عالمي الاقتصاد الألماني أ. لوش Loach، .A والأمريكي و.إيزارد Izard W. أول من استخدما مفهوم الإقليم في العصر الحديث، وليس الجغرافيون.

وعلى تناول كثير من الدراسات تحديد ماهية هذا الإقليم لا نجد إجماعاً أو توافقاً بين الباحثين في ذلك. ففي دراسة للجغرافي الفرنسي جيلارد.ي E. Gillard نشرت في الحولية الجغرافية الفرنسية Annal de Geographie أكد فيها الآتي:

" يجب أن نعترف أنه في المدرسة الفرنسية التي كانت من أولى المدارس التي قامت بالدراسات الإقليمية لم يُحدّد مفهوم الإقليم تحديداً نهائياً "(Gillard. P.438.).

أخذ التيار الإقليمي يعزز من موقعه إلى أن كان سبباً في اعتراف الجغرافيين بوجود الإقـليم حقيقةً موضوعيةً.ومما يميّز وجهة نظر.ر. هارتسهورن R.Hartshorn، و ر. ديكنسونDickinson.R عن الإقليم عدم اعتمادهم على العوامل الطبيعية في تحديدهم للإقليم وإن كانت البيئة الطبيعية بمواردها تعدُّ أحد عوامل تشكل

الإقليم. لكنهما اعتمدا على العنصر البشري، فإقليم المدينة هو الذي يتميّز بنشاطاته المتبادلة التي تكونت من خلال علاقاته الواسعة مع محيطه ومع الأقاليم المجاورة. فالعامل البشري هو الذي نظّم هذه النشاطات لعشرات السنين، لهذا أخذ ينتمي إلى الجغرافية البشرية. فالبعدان الاقتصادي والاجتماعي يعدّان عاملين أساسيين في تحديد هذا الإقليم. كذلك فإن وليام بونغ Bunge. Wالذي يعدُّ أحد ممثلي الاتجاه الجديد الذي يعرف بالجغرافية الراديكالية يؤيد فكرة السمة الموضوعية لتشكل الأقاليم وكذلك فعل ن. بارانسكيBaransky .N، و ن. كالاسوفسكي kolosovcky.N أبرز ممثلي المدرسة السوفيتية آنذاك. كان لهذا التطور أهمية بالغة لأنه يشكل أساس عملية التخطيط وتحديد أثر الإقليم في رسم السياسة الإقليمية وتحديد مسارها. فما الإقليم وما سماته؟

أولاً: مفهوم الإقليم

يتكون سطح الأرض الذي يعيش فوقه الإنسان من وحدات مساحية متباينة تباين العوامل المؤثرة في تشكيل مظهر سطح الأرض، على نحو يصعب فيه أن نجد منطقتين متشابهتين تماماً. هذه الوحدات المساحية المتميّز بعضها من بعض هي الإقليم.

وفي هذا السياق لا بدَّ أن نستعرض بعضاً من تعريفات الإقليم: فقد عرّف عادل عبد السلام في كتابه "الأقاليم الجغرافية السورية" الإقليم الجغرافي: بأنه وحدة جغرافية مكونة من جميع العناصر الجغرافية المميزة للإقليم، يميّزها انسجامها وتناغمها وتفاعلها من وحدة أخرى أو إقليم جغرافي آخر (عبد السلام ، ص 6).

ويعرف ويتليسي Whittlesey الإقليم بأنه جزء متميّز من سطح الأرض

(Whittlesey. 1954)، ويعرفه الجغرافي الأمريكي تِيــتْا Teita على النحو الآتي: يدرس الإقليم بوصفه منظومة معقدة تتألف من منظومات ثانوية: طبيعية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية (Теита.p. 52)[1].

[1]: النسخة الروسية

ويعرفه ألايف Alaev بأنه مكان يختلف عن الأماكن الأخرى بمجموعة العناصر الخاصة به، ويتمتع بالوحدة، وبترابط العناصر المكونة له، وبالكلّية، التي تعدُّ شرطاً موضوعياً ونتيجةً موضوعيةً لتطور هذا المكان (Алаев. P.67).

في حين يعرفه شاريغن sharigen على النحو الآتي: الإقليم- مكان يختلف عن الأماكن الأخرى بمؤشر واحد، أو بمجموعة العناصر المكونة له، التي تتميّز بالوحدة، والارتباط المتبادل، والكليّة. (sharigen .p.134).

ويعرفه بِستون piston أنه مكان ذو منظومة متكاملة من الروابط، يتميّز ببنية وظيفية مكانية، وتنظيم داخلي. الشكل (1) (Пистун.p.87).

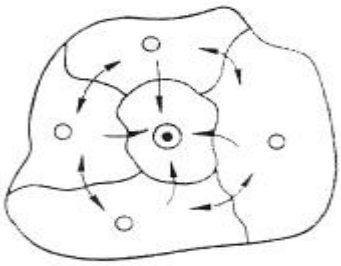

الشكل (1) الإقليم

فالإقليم: وحدة مكانية تشكل كلاً متكاملاً تتميّز بمنشأ مشترك وترابط مكوناتها، علماً أن الارتباطات الداخلية المتبادلة والتفاعل تختلف عن الارتباطات الخارجية من حيث استقرارها وقوتها. إنه مكان متكامل عضوياً، تجتمع فيه مكونات مجال العقل، وإمكانية التطور والضبط الذاتيين.

تشترك هذه التعريفات وغيرها في الخصائص الآتية:

1- المكونات الطبيعية والبشرية، والظواهر والعمليات، الواقعة في مكان معين وتؤدي وظيفتها فيه.

2- الوحدة الكليّــة الداخلية للمكونات.

3- ترابط الجوانب العامة والخصائص الفردية للأقاليم كلها.
4- وجود عمليات التوظيف والتطور.
5- القــدرة على التطور المســتمر .

يمكن جمع الأقاليم في مجموعتين كبيرتين: أقاليم جغرافيّة طبيعية، وجغرافيّة بشرية (اقتصادية-اجتماعية). تُدرس الأقاليم الجغرافية الطبيعية ضمن إطار الجغرافية الطبيعية، في حين تدرس الجغرافية البشرية الأقاليم الجغرافية البشرية. تميّز الأقاليم حسب مجموعة معينة من المؤشرات، وحسب طبيعة اقترانها أيضاً، وتتمتع بمؤشرات ثلاثة:

1- الموضوعية (الواقعية).
2- الخصوصية (أي خصوصية ظاهرات المنطقة المدروسة).
3- وحدة مكوناته أو عناصره من حيث هي كل متكامل.

لا بدَّ أن نشير هنا إلى أن مفهوم " الإقليم" لا يقتصر على أجزاء اليابسة من سطح الأرض فحسب، بل يشمل الأجزاء المائية المتاخمة لها أيضاً، مثال: يشمل إقليم الكاريبي جزر حوض الكاريبي إلى جانب البحر من سطحه إلى قاعه، وما يحتويه من ثروات طبيعية.

ترتبط نظرية التقسيم الإقليمي Regionalization بعملية تقسيم سطح الأرض أو أجزاء كبيرة منه إلى أجزاء أصغر تؤثر تأثيراً مهماً في مستوى العالم أو القارات أو ضمن حدود الدولة، مثال: الحديث عن إقليم جنوب شرق آسية الذي يضم مجموعة من الدول في هذا الجزء من القارة الآسيوية بما يمتاز به من تاريخ سياسي واقتصادي، وخصائص الوسط المحيط، وثقافات السكان وغيرها.

يستخدم مفهوم التقسيم الإقليمي بمعانٍ ثلاثة:

1- بوصفه عملية تقوم على أسس علمية في تحديد الإقليم، وإظهار حدوده المكانية وتركيبه، وسماته العامة.

2- بوصفه تقسيماً واقعياً لسطح الأرض، ولعناصر المجتمع "أو المجتمع ككل" المتركزة على أجزاء معينة منه.

3- بوصفه منهجاً من مناهج التحليل والتركيب العلمي للموضوعات والظواهر المعقدة، واستشرافها وتخطيطها وإدارتها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن نظرية التقسيم الإقليمي تتميّز بالتطور والتغيّر، إذ تتزايد فيها أهمية الجوانب الاجتماعية والبيئية يوماً بعد يوم (Хорев.P. 80). وتعدُّ نظرية التقسيم الإقليمي انعكاساً لمعارفنا العلمية في المدة التي تم فيها هذا التقسيم، لذلك يعدُّ هذا العلم من العلوم دائمة التطور مادام يرتبط بتطور العلوم الأخرى (طربوش، ص40)

يتركز التقسيم الإقليمي عموماً على دراسة الوحدات المتباينة من سطح الأرض وتحديد طبيعة توزعها الجغرافي وإبراز القوانين الناظمة لها. كما يتضمن دراسة المنظومات "المجمعات" المكانية وتحديد بنيتها وتطورها وتوزعها وإبراز خصائصها المختلفة.

يمكن أن يكون التقسيم الإقليمي تكاملياً مركباً، أو خاصاً (قطاعياً). يعدُّ التقسيم الإقليمي التكاملي الأكثر تعقيداً وتكاملاً وتنظيماً. ويأخذ بالحسبان جوانب التطور الاجتماعي جميعها بتفاعلها مع الوسط المحيط. عندئذٍ يؤخذ باهتمام الخصائص الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والقومية وسواها.

يسمح التطور المستقل للأقاليم التي حدّدت بتفعيل القدرات الطبيعية، والإنتاجية، والديموغرافية والثقافية للمنطقة وتطوير التوازن الداخلي، والارتباطات والعلاقات لنشاطات الإنسان المتنوعة(sharigen.P.97). ويعكس التفاعل المكاني لمكونات المنظومات" المجمعات" جميعها المكانية البشرية في مكان معين.

أمَّا التقسيم الإقليمي الخاص "المتخصص" فهو إثبات وجود الأجزاء الجيومكانية وتطورها في مجالات المجتمع، فإذا كان مجاله هو الاقتصاد فإنه تقسيم إقليمي

اقتصادي، وإذا كان مجاله السكان فهو ديموغرافي، وإذا كان اجتماعياً فإنه تقسيم إقليمي اجتماعي (Шаблій. p.309).

تطورت نظرية التقسيم الإقليمي بدايةً في الدول ذات المساحات الكبيرة أو تلك التي تمتلك مساحات كبيرة خارج حدودها الوطنية. كروسية، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسة، وألمانية. كذلك وضع علماء هذه الدول طرائق فعلية للتقسيم الإقليمي. من بين العلماء الروس السوفييت نذكر ن. بار انسكي، ن. كالاسوفسكي، ومن بين الأمريكيين ر. هارتسهورن، و.بونغ وكذلك الجغرافي الألماني أ. هيتنر وغيرهم.

تعدُّ نظرية التقسيم الإقليمي إحدى أكثر النظريات الجغرافية تطوراً، لكنها تخص بشكل رئيسٍ التقسيم الإقليمي لدول بعينها. أمَّا بالنسبة إلى التقسيم الإقليمي لبعض من أجزاء العالم، أو القارات، فإنه من هذه الناحية ليست هناك بعد دراسات نظرية معمقة. هنا تشكلت تقاليد جغرافية تاريخية، مثال: لا نستطيع أن نحدّد بدقة الدول التي تضمها أوربة الوسطى أو الشرقية. إذ يرى بعضهم أن أوربة الشرقية تضم دولاً مثل بولندة، وتشيكية،وهنغارية، فيما يرى آخرون أن هذه الدول ضمن أوربة الوسطى.

وتعدُّ نظرية التقسيم الإقليمي الاقتصادي "الجغرافي الاقتصادي" إحدى أكثر نظريات التقسيم الإقليمي تطوراً. فهي تضم التقسيم الإقليمي التكاملي، والتخصصي "القطاعي، والقطاعي البيني". نشير هنا إلى أن كلاً من التقسيم الإقليمي القطاعي والقطاعي البيني (متعدُّد القطاعات) مازال يسمى تقسيماً إقليمياً متخصصاً.

1- تطور مفهوم الإقليم الجغرافي البشري

1-1- الإقليم الجغرافي الاقتصادي: هناك ثلاثة مداخل رئيسة لفهم هذا الإقليم:

أ- **المدخل الأول**: يبيّن أن الإقليم الجغرافي الاقتصادي: جزء اقتصادي متميّز من سطح الأرض، يختلف عن الأجزاء الأخرى.

ب- المدخل الثاني: يربط مفهوم الإقليم بالارتباط المتبادل للظواهر الاقتصادية في مكان معين. كتب ف. سادوفسكي Sadovsky قائلاً: يفهم من الإقليم الاقتصادي أنه مكان محدّد قائم بذاته، ترتبط فيه الحياة الاقتصادية بوصفها كلٌّ، أو مجموعة معينة من الظواهر الاقتصادية فيما بينها بشكل طبيعي(Садовский.P.11). وهذا التحديد العلمي العميق لم يفقد معناه حتى وقتنا الراهن.

ج- المدخل الثالث: قدمه ب. ألامبيف Alampeef: حدّد فيه أن الإقليم الاقتصادي هو جزء مكاني جغرافي متكامل (يشكل كلاً متكاملاً) ذو تخصص إنتاجي، ويمتاز بروابط اقتصادية داخلية وثيقة، ومرتبط بالتقسيم المكاني للعمل (.Алампив P.11). يتطلب استيعاب هذا المفهوم فهماً جيداً لمفهومي التخصص المكاني، والتقسيم المكاني للعمل.

نشير هنا إلى أن تعريف ألامبيف يعدُّ أكمل وأوفى من تعريفات سابقيه وجاء متأخراً عنهم من حيث المدّةُ الزمنية . ويتمثل الجانب الإيجابي فيه أن الإقليم يدرس بوصفه وحدة جغرافية متكاملة، ويرتبط بمقولة التقسيم الجغرافي للعمل.

ولكن لا يخلو هذا التعريف من بعض الجوانب السلبية في ماهيته وطابعه المنطقي تظهر في الآتي:

1- هناك نوع من التكرار متمثّل في أن "التخصص" والتقسيم الجغرافي للعمل – ظاهرتان مترابطتان (ليس هناك تخصص دون تقسيم جغرافي للعمل، وليس هناك تقسيم جغرافي للعمل من دون تخصص).
2- يُدرس الإقليم الجغرافي الاقتصادي بوصفه جزءاً مكانياً من الاقتصاد الوطني يمكن قبول ذلك في ظروف الانغلاق الاقتصادي، كما كان عليه الحال في الاتحاد السوفييتي السابق، إلا أنه تشكلت في طائفة من الدول، وتتشكل أقاليم اقتصادية ذات تخصص على مستوى الاقتصاد العالمي.

3- فيما يتعلق بمؤشر "الترابط الداخلي" للإقليم، فإن هذه السمة على أهميتها ليست ضرورية، لأن طائفة من الأقاليم في بدايات تشكلها تمتلك سمات التخصص، ولا تمتلك بعدُ ارتباطاتٍ إنتاجيةً داخليةً.

4- يتحدث ألامبيف عن التخصص الإنتاجي فحسب. لكنه عند انتقال المجتمعات إلى مراحل التطور الصناعي، صار الحديث ممكناً عن التخصص والروابط الداخلية على أساس الفروع وأنواع النشاطات في المجال الاجتماعي: كالسياحة، والخدمات، والمعلومات.

وعلى تعدّد الدراسات عن الإقليم الجغرافي الاقتصادي فيما بعد فإن بنية الإقليم تدخل ضمن المسائل الجدلية. ترى ت. كالاشنيكافا Kalashnikova في هذا السياق أن الإقليم الاقتصادي يمثل مجموع القوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية والبنية الفوقية. وتتمثل مهمة التقسيم الإقليمي الاقتصادي في تحليل التباينات المكانية للمجالات المذكورة أعلاه (Калашникога.P.3).

ويعرفه تشيستابايف Chestabaev على النحو الآتي: الإقليم الاقتصادي- منظومة مكانية إنتاجية فرعية من مجمع الاقتصاد الوطني، ويمتلك تخصصاً إنتاجياً على مستوى الدولة، وروابط اقتصادية متطورة تحقق فعالية اقتصادية اجتماعية كبيرة عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (Чистобаев.P.22).

وهكذا فإن الحديث عن إقليم اقتصادي صرف في جزء كبير منه خيالي. هذا وإن ظهور مفهومي الإقليم الاقتصادي - الاجتماعي، والإقليم الجغرافي البشري لايعكس سمة جديدة للاقتصاد والمجتمع فحسب، بل والخصائص البنيوية للإقليم أيضاً.

وقد طوّر م. بالامارتشوك Palamarchuk .M هذه الأفكار معرفاً الإقليم بأنَّه وحدة إنتاج الثروات المادية. والموارد الطبيعية والسكان والموارد العاملة، وكذلك المجال اللاإنتاجي (Паламарчук.P.30).

2-1- الإقليم الاقتصادي- الاجتماعي: جزء متكامل ومستقل مكانياً. يشكل من الناحية الجغرافية كلاً متكاملاً، يتحد فيه عنصرا الحياة الاقتصادية والاجتماعية في وحدة عضوية. ومن ثَمَّ فإن الإقليم الجغرافي البشري يمثل جزءاً من الدولة مستقلاً مكانياً، تشكل عناصر المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية وحدته العضوية. فإذا كان الاهتمام ينصب في الإقليم الاقتصادي الاجتماعي على المجال الاقتصادي في ارتباطه المنشئي والوظيفي الوثيق بالمجال الاجتماعي فإن الاهتمام بالإقليم الجغرافي البشري ينصب على المكون الأساسي للحياة البشرية: ألا وهو الإنسان. يمثل هذا الإقليم أحد أشكال التنظيم المكاني للحياة الاجتماعية، ومن ثَمّ ينتمي إلى فئة المنظومات المعقدة. لذلك تعدُّ دراسة البنية الداخلية إحدى مهام الدراسات الجغرافية للإقليم.

هذا ويمكن تمثيل العلاقة بين مفهومات الإقــليم الجغرافي الاقتصادي، والاقتصادي الاجتماعي، والجغرافي البشري على النحو الآتي:

الإقليم الاقتصادي ⊂ الإقليم الاقتصادي الاجتماعي ⊂ الإقليم الجغرافي البشري. إذْ إن مؤشر ⊂ هو مؤشر دخول المفهوم الأضيق ضمن المفهوم الأوسع. وهكذا يعدُّ مفهوم الإقليم الاقتصادي الأضيق ومفهوم الإقليم الجغرافي البشري هو الأوسع والأشمل. وعلى الجملة إن الأقاليم الجغرافية جميعها الاقتصادية، والاقتصادية الاجتماعية تعدُّ أقاليم جغرافية بشرية. ويمثل التقسيم الإقليمي الاقتصادي الذي يتم فيه التقسيم الإقليمي لمجال واحد فحسب: هو المجال الاقتصادي في الوقت نفسه، أحــد مكونات التقسيم الإقليمي الجغرافي البشري.

في وقتنا هذا بعد أن صار الاقتصاد الوسيلة الرئيسة لتلبية احتياجات الإنسان واهتماماته، لا بدَّ من دراسة الأقاليم لا بوصفها أقاليم جغرافية تاريخية أو اقتصادية فحسب، بل بوصفها أقاليم اقتصادية- اجتماعية أو بشرية أيضاً.

3-1- الإقليم الجغرافي البشري: يعرّف بأنه حيز مكاني من الدولة تتم فيه مختلف النشاطات الحيوية للإنسان، وتتوافر فيه ظروف الحياة اللائقة بالإنسان. فهو يمثل منظومة مكانية بشرية: أي وحدة لجميع مكونات المجتمع التي تؤدي وظيفتها بالتبادل مع الوسط الطبيعي. وتضم هذه الأقاليم الجوانب جميعها المادية والاجتماعية والروحية للحياة البشرية، وكذلك جميع النشاطات الحيوية للسكان الذين يعيشون في هذا المكان.

ويتميّز هذا الإقليم بالخصائص الآتية:

1- التخصص بأنواع معينة من المنتجات والخدمات كوظيفة اقتصادية اجتماعية أساسية تتوافق مع موقعه الجغرافي والظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية القائمة على التقسيم العقلاني للعمل مع الأقاليم الأخرى.

2- التكامل*: أي ترابط العناصر الرئيسة للبنية الاقتصادية والاجتماعية والمكانية للإقليم التي تساعد على تأدية الوظائف الاقتصادية الأساسية وتلبية الاحتياجات المحلية.. الرئيسة على حد سواء.

3- الإدارة: أي وجود هيئات معنية بإدارة الاقتصاد يحقق ترابط عناصرها مما يسمح بتشكيل الإقليم كمنظومة متكاملة يمكن إيجاد الحلول لمشكلات التطور بأقل النفقات، فيها.(Р.39.Лейзерович)

تعكس هذه الخصائص مجتمعة السمات الجغرافية البشرية للإقليم.

وعند كشف خصائص الإقليم أشار بارانسكي إلى أنه من غير الممكن أن يكون هناك مخططٌ واحد لكل الأقاليم، إذ ترتبط هذه الخصائص ارتباطاً كبيراً بخصوصية الإقليم، وخصائص الروابط الإنتاجية الداخلية (Баранский.Р.38).

* التكامل: حالة خاصة للمنظومة أو الإقليم يتحقق فيها التوازن بين العناصر الداخلة فيهما.

إن الإقليم الجغرافي البشري بوصفه نتيجة للتقسيم الإقليمي يمثل خلية مكانية في حياة المجتمع، تترابط فيها المكونات والعناصر جميعها ترابطاً وثيقاً. ويعدُّ الإنسان المكون الأساسي فيها، وهو يشكل بنشاطاته المجالات الإنتاجية وغير الإنتاجية، والعائلية والروحية وغيرها(Воронин. p. 98). تتسم الأقاليم بأنها كلٌ متكامل تدخل في تركيبها المكونات الضرورية جميعها لحياة الإنسان.

تشكل الأقاليم الجغرافية البشرية الخلايا المكانية للوجود البشري، فهي شكل متطور من أشكال التنظيم المكاني- الزماني للمجتمع. إذ تتشكل من جراءِ الاقتران المكاني لمكونات الإنتاج Reproduction البشري "المادية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية... وغيرها". تدور فيها الحياة اليومية للإنسان، وتتشكل فيها الوحدات المكانية البشـــرية، وتجتمع فيها المجـــالات التي تلبي احتياجاتها (Sharigen. p.135). ويتم هنا تشكل السياسة الإقليمية وتلبية الاحتياجات الملحة للسكان. يتجه التطور الذاتي للأقاليم نحو تطوير الجوانب المختلفة لشخصية الفرد Individualism، وتحقيق التوازن في منظومة "المدينة – الإقليم" وتوفير الأسباب الملائمة لحياة الإنسان، ورفع مستوى رفاهية السكان وتأمين سلامتهم البيئية.

تتكون الأقاليم الجغرافية البشرية من أقاليم متجانسة وأساسية.

أ-الأقاليم المتجانسة: مكان يتميّز بمؤشر واحد كإقليم زراعة القطن، وإقليم تربية الماشية، وإقليم الخدمات الصحية...، وهي تمتاز بتوزيع متساوٍ نسبياً للظواهر أو الموضوعات المعنية.

تحدّد الأقاليم المتجانسة تحديداً أساسياً باستخدام المناهج الإحصائية والكارتوغرافية باعتماد مؤشر أو أكثر وَفق مبدأ تحقيق أقصى درجات التجانس داخل الإقليم، وأعلى درجات الاختلاف بين الأقاليم، آخذين بالحسبان هدف الدراسة ومقياسها.

ب- **الأقاليم الأساسية**: مكان تجتمع فيه مكونات وظواهر وعمليات متنوعة. له مركز (نواة) وأطراف، يُلحظ فيها ارتفاع مستوى تركز الظواهر والعمليات غير المتجانسة في المركز وتراجعها في الأطراف. تؤدي الأقاليم الجغرافية البشرية المتكاملة وظيفتها ضمن الأقاليم الأساسية.

تحدّد الأقاليم الأساسية حسب مبدأ انجذاب حيز مكاني ما نحو عقدة معينة (مدينة، عقدة صناعية أو عقدة مواصلات) ويمكن تقسيم الأقاليم المتجانسة والأساسية على السواء إلى متخصصة وتكاملية تبعاً لمستوى ترابط وظائف الاقتصاد الوطني فالأولى تميّز بحسب مؤشر التخصص، والثانية بحسب عامل الجذب* (Dzenes. p. 216).

إن التطور المتوازن للمجالات الوظيفية جميعها هو ما يميّز الأقاليم المتطورة جداً والمضبوطة داخلياً، في حين تؤدي كثير من الأقاليم -ولاسيما الدول النامية- وظائفها، وهي تعاني خللاً في التوازن ينعكس على نوعية حياة السكان. إذ غالباً ما يُلحظ غياب بعض المكونات أو الإفراط فيها مما يؤدي إلى خلل في بنيتها ومن ثمّ في الوحدة الكليّة للأقاليم وتراجع في فعالية أدائها الوظيفي، وتَرَدٍّ في الظروف الحياتية للسكان وتدنٍّ في مستوياتها.

ما يميّز الأقـــاليم الجغرافية البشرية من أي رتبة كانت " الكبيرة macro، أو المتوسطة Mezzo، أو الصغيرة micro " هو **الحدود**، ويلاحظ في معظم الدول نوعان من الحدود، إحداها إدارية (مثال: حدود الدولة، حدود المحافظات، حدود المناطق)، في حين تحمل حدود الوحدات التصنيفية الأخرى (مثل الإقليم الأساسي، والإقليم الصغير) طابعاً توافقياً.

من بين أكثر لحظات التقسيم الإقليمي حساسية هو التمييز المباشر للحدود، التي تُجرىَ في العادة في أقل المناطق انجذاباً نحو النواة – مركز الأقاليم المستقبلية.

*** - الجذب الاقتصادي للمناطق المختلفة نحو مركزها الاقتصادي (نحو المدن بالدرجة الأولى).**

تعدُّ الحدود تلك التخوم التي تنتشر فيها التأثيرات الناظمة لهيئات الإدارة الذاتية الإقليمية. وهي لا تؤدي في العادة وظيفة الحاجز فحسب، بل التواصل أيضاً. فمن خلال الحدود أو عبرها تتم عمليات التبادل الاجتماعي، والروحي، والاقتصادي، والمالي، والمعلوماتي. وتتمثّل أهم خصائص حدود الأقاليم الجغرافية البشرية في الآتي:

1- عدم وضوح الممرات الحدودية.

2- غياب التشكيلات الإدارية السياسية (في الأقاليم الكبيرة macro Region والصغيرة micro) ووجودها في (الأقاليم المتوسطة Mezzo).

3- تزايد حركة هجرة السكان، وظهور منشآت إنتاجية وخدمية جديدة. من المهم أن نذكر أن المنطقة الحدودية تعدُّ واقعية في الغالب، أمَّا خط الحدود ضمن هذه المنطقة فيغلب عليه الطابع الذاتي. وربما يرتبط هذا بالباحث أو بهيئات الإدارة الذاتية الإقليمية (sharing. p.156). توضع الحدود بالاعتماد على الدراسة التحليلية لتشكيل المجمعات الجغرافية البشرية ونتيجة للتقسيم الإقليمي الجغرافي البشري. عندئذٍ يؤخذ بالحسبان تفاعل المكونات البشرية والمقاييس المكانية لدورات النشاطات الحيوية للسكان، وعمليات تجديد الإنتاج البشري.

تحظى دراسة الأقاليم باهتمام متزايد، وقد اكتسبت نتائج الدراسات أهمية بالغة في السنوات الأخيرة متمثلةً بالتحول من الوصف التجريبي إلى الكشف عن الأسس المنهجية لتشكل الأقاليم الجغرافية البشرية وتطورها، وقد ظهرت في أعمال طائفة من الباحثين من أمثال: ميريست Merest، ونيميك Nemmik، وشاريغن Sharigen، وتشيستابايف Chestabaev وسواهم.

يمثّل الإقليم الجغرافي البشري حقيقة موضوعية قائمة، ونتيجة للتقسيم الجغرافي للعمل وتطوره. وبمقدار تطور العلوم الجغرافية فإن منظومة الأقاليم الناتجة تعكس

الواقع الموضوعي على نحوٍ أفضل وأكثر دقة. إن التقسيم الجغرافي للعمل مقولة تاريخية تتطور وفق خصائص الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وسواها. ويرتبط تشكل صوره المتطورة بتشكل الإنتاج التجاري" التصديري" (Пистун.p. 4).

2- عوامل تشكل الأقاليم ومبادئها:

تعدُّ هذه العوامل القوة المحركة التي تؤثر تأثيراً جوهرياً في عملية تطور الإقليم وفي أدائه الوظيفي وفي بنيته، وحدوده المكانية. وكما يختلف الباحثون في عدد هذه العــوامل، يختلفون كذلك في تفسير تأثيراتها. ومن الضرورة بمكان التمييز بين عوامل نشوء الإقليم، وعوامل تشكله، وتطوره وتوظيفه. ومن أسفٍ ليس هناك بعد مثل هذه التصنيفات. هذا ويحدّد الباحثون العوامل المشكلة للإقليم على النحو الآتي:

1- مستوى تطور التقسيم الجغرافي للعمل.
2- العوامل الجغرافية الطبيعية (توافر الظروف والموارد الطبيعية الضرورية).
3- توافر الموارد العاملة التي تمتلك الخبرات والتأهيل المناسبين.
4- مستوى تطور القاعدة المادية التقنية والتجهيز التقني للعمل.
5- مستوى التحضر والبنية التحتية الاجتماعية.
6- الحدود الوطنية.
7- الموقع الجغرافي للإقليم. ويمكن كذلك إضافة التكامل بين الدول، والسياسة الإقليمية للدولة، وسواها.

تعكس عملية تشكل الإقليم مستوى التقسيم الجغرافي للعمل، الذي يشمل بالدرجة الأولى تخصص أقاليم الدولة، وتكامل الإنتاج المادي والمجال غير الإنتاجي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً (Кибальчич.p. 83).

يمثّل التقسيم الإقليمي الجغرافي البشري عملية تحديد بنية Strcturliazation الخلية الاقتصادية الواحدة، حسب مؤشراتها وخصائصها الرئيسة التي تظهر ظهوراً كاملاً في المبادئ، والمؤشرات المناسبة لها. ومن أهم هذه المبادئ:

1- المبدأ الاقتصادي – الاجتماعي: أي انسجام جميع العناصر والمكونات والبنى التكوينية المترابطة وتوازنها، والمنظومات الفرعية للمنظومات المكانية البشرية.
2- مـــبدأ الطاقـــة: يتمثل في الاستخدام الأقصى لموارد الطاقة، مما يؤدي إلى تحقيق الإقليم لأقصى درجات القدرة على العمل.
3- المبدأ الاقتصادي: يعكس أهمية الإنتاج المادي بوصفه أساساً للحياة الاجتماعية ككل.
4- مبدأ السلامة البيئية: الذي يأخذ بالحسبان الحالة الجيوبيئية التي تساعد على توفير وسط ملائم لحياة السكان.
5- الاستقلال النسبي الوظيفي: الذي يرتبط بتشكل الأســـواق الإقليـــمية، وضرورة التطوير الذاتي وتأمين الاحتياجات اليومية للسكان من الخدمات والسلع والمنتجات والمعلومات.
6- "انفتاح" الأقاليم التي حُدِّدَتْ، والتي يتطور كل منها في مكان جغرافي اجتماعي.
7- آفاق تطور منجزات التقدم العلمي التقني وإظهارها على أساس تحليل اتجاهات وظائف المجتمع وتصوراته وتنظيمه المكاني واستشرافها، آخذين بالحسبان الاستشراف الجغرافي البشري.
8- الفعالية الاقتصادية الاجتماعية لتطور الأقاليم التي حدّدت على أساس المحافظة على معايير استثمار الطبيعة وديناميكية التوازن الجيو بيئي.
9- انجذاب المنطقة نحو نوى معينة: المراكز والعقد الصناعية، مع الأخـــذ بالحسبان منظومة التوطن السكاني الحالية والمستقبلية، والبنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية.

10-يجب أن يساعد التقسيم الإقليمي في تطوير الوحدات المكانية السكانية آخذين بالحسبان الخصائص القومية للسكان (اللغة، والثقافة ، والعادات..).
11-يجب أن يشكل التقسيم الإقليمي أساس التقسيمات المكانية الإدارية للدولة (Sharign. p.147).

يجب أن يجري التقسيم الإقليمي على أساس منظومة المبادئ هذه، تقوم بين هذه المبادئ روابط وثيقة ومتبادلة، وفي الوقت نفسه نلحظ بعض التناقض من جرّاء تمتعها بنوع من الاستقلالية. وما تزال منظومة الأسس هذه بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتطوير.

إن المؤشرات الكمية خلال عملية التحديد العملي متنوعة، لكنها تعكس حقاً الأسس الواردة أعلاه، ومن أبرزها:

قرينة مستوى تركز القوى المنتجة، ومستوى تخصص النشاطات الإنتاجية وغير الإنتاجية، ومستوى تكامل وتوازن تطور القوى المنتجة، وقوة الارتباطات الجغرافية الاقتصادية وغيرها، يفضل حساب هذه المؤشرات لكل المراكز السكانية في منطقة الدراسة. يسمح تخصص القوى المنتجة بوضع حدود الأقاليم الصغيرة وضعاً موضوعياً، وعلى أساس هذه الأقاليم يمكن وضع حدود الأقاليم المتوسطة وتدقيقها ضمن الإقليم الكبير.

من بين أبرز المناهج المستخدمة في تحديد الإقليم الجغرافي البشري وتحليله مدخل النظم، منهج التحليل البنيوي، والكارتوغرافي، والإحصائي، ومنهج دورات إنتاج الطاقة وغيرها. يحمل مدخل النظم جوانب جديدة في فهم ماهية الأقاليم الجغرافية البشرية وتشكلها. إذ يساعد على الدراسة الشمولية "متعدّدة الجوانب" لها، والكشف التفصيلي عن بنيتها ووظائفها، واتساع التصورات العقلية عن الأقاليم بوصفها خلايا مكانية لحياة الناس. ويمكن بمساعدة هذا المدخل تحليل جوانب التنظيم المكاني جميعها للمجتمع.

3- ماهية الإقليم الجغرافي البشري:

تستند معرفة ماهية الإقليم الجغرافي إلى منظومة الأسس الآتية:

1- الاعتراف بأولوية الأهداف الاجتماعية والدوافع البيئية في التنمية البشرية للمنطقة.

2- دراسة الأقاليم بوصفها منظومات مكانية بشرية تؤدي وظيفتها في التبادل بين الأقاليم، وداخل الأقاليم نفسها من حيث تزويد السكان بالبضائع والخدمات.

3- الاعتراف بالاستقلال النسبي لمصالح الإقليم الاقتصادية والاجتماعية والروحية والوطنية وغيرها.

4- إمكانية التنمية والإدارة الإقليمية الذاتيتين (Воронин. p. 137).

تجري التنمية الإقليمية الذاتية بتأثير قوانين موضوعية خاصة، إذ يجب إيجاد ذلك النظام من الاستثمار الاقتصادي الذي يمكن أن يؤمن تحسين ظروف السكان في الأقاليم، ويساعد على التطوير المنسجم للشخصية. تقتضي أساسيات التوظيف الإقليمي الجديدة ازدياد أهمية الدراسات الخاصة بالأقاليم والتقسيم الجغرافي للعمل، إذ يفتح التطور الاقتصادي والاجتماعي للإقليم آفاقاً واسعة لمختلف أطراف العمل، ويُفعّل الموارد الإقليمية والاحتياطات الداخلية من أجل زيادة فعالية النشاط الحيوي للإنسان.

يعدُّ السكان أكثر عناصر الأقاليم الجغرافية البشرية أهمية، فهم يعملون عادة في مجالات مختلفة: اقتصادية إنتاجية – سياسية اجتماعية – معيشية أسرية.. وغيرها.

تشكل هذه المجالات منظومة معينة تتألف من منظومات فرعية تسمى الوظائف الدورية للإنسان. يتطلب تنوع نشاطات الإنسان تمييز أشكالها الرئيسة التي تتمثل من وجهة نظرنا في نشاطاتهم العملية التي لا يمكن أن يكون للإنسان أو للأقاليم الجغرافية البشرية أو للمجتمع أي وجود دونها.إن تمييز الأشكال الرئيسة لايقلّل من أثر الأشكال الأخرى.

هنا لا يظهر سكان الإقــليم بوصفهم منتجين فحسب، بل مستهلكين أيضاً. وتتشكل احتياجات الناس عادة بتأثير الاقتصاد متعدّد الأنماط ويرتبط بالمستويين الثقافي والفكري للإنسان، وبمنجزات التقدم العلمي والتقني، وباهتمامات السكان ودرجة تطورها.. وغير ذلك. تشكل اهتمامات السكان واحتياجاتهم المتشكلة على أساسها دافعاً قوياً ومؤثراً في نشاطات المنتجين، وفي الأداء الوظيفي للسوق، والتطور الذاتي للمنطقة.

يؤدي تلبية احتياجات السكان المادية والروحية في الإقليم إلى تشكل روابط مباشرة مع البيئة وتعزيز هذه الروابط، وكذلك مع موضوعات البنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية والأسواق والإنتاج والراحة. كل ذلك يؤدي إلى تطوير مستوى الحياة المعيشية للإنسان، وتعاضد ذلك المجتمع، وتشكل الاقتصاد الإقليمي وعلوم الاجتماع والبيئة.

تنشأ بين الناس علاقات اجتماعية معينة من خلال عملية النشاط الحيوي، كما تتشكل أيضاً المجالات الاجتماعية والروحية التي تضم القيم الوطنية والثقافية، وتقاليد السكان وخبراتهم وأشكال تواصلهم، ونمط حياتهم...إلخ. تعدُّ الروابط والعلاقات الاجتماعية والروحية بين الناس أساس تشكل الوحدات المكانية السكانية، وهذا ما يكسب هذه الجماعات السكانية الناشئة نمط حياتها وسلوكها على المستويات الإقليمية والمحلية. وتتشكل في الإقليم حالة ديموغرافية خاصة تنشأ من خلال علاقات الناس ومواقفهم تجاه العمليات والظواهر الاقتصادية والاجتماعية جميعها.

تتشكل المنظومات المكانية العمرانية ضمن حدود الإقليم: وهي ترابط كلي "متكامل" للمراكز المدنية والريفية. تتطور ضمن بنية منظومة العمران مراكز سكانية مختلفة بعدد سكانها وتخصصها الاقتصادي. يعدُّ التوجه الاجتماعي للتنمية البشرية في الإقليم والوحدات المكانية السكانية البدايةَ الموحِّدة للمراكز المدنية والريفية.

يمثل الاقتصاد الإقليمي أساس التنمية الإقليمية، ويقوم بوظيفته على شكل مجمعات مكانية إنتاجية يشكل توازنها الداخلي والخارجي أساساً مهماً لتطويرها. أمَّا التوازن الداخلي فيتمثل في الاقتران المناسب لمختلف أشكال النشاطات الاقتصادية، وفي التخصص الإنتاجي، والتنمية المتكاملة للاقتصاد. في حين يتمثل التوازن الخارجي في الحفاظ على علاقات متوازنة متبادلة مع جميع المجالات الوظيفية للأقاليم والمجمعات المكانية الإنتاجية الأخرى.

تتمتع قاعدة الموارد الطبيعية بأهمية كبيرة في تطور الأقاليم، ولاسيما القاعدة المكانية، ويتشكل من جراء الترابط المكاني للظروف والموارد الطبيعية احتياطي الموارد الطبيعية والوسط البيئي الذي يؤدي فيه الإنسان نشاطاته الحيوية. تنشأ بين احتياطي الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية للأقاليم علاقات معقدة لا تقتصر على استعمالات الطبيعة وإلقاء النفايات في الوسط الطبيعي فحسب، بل في نشوء مجال العقل ونشاطات الإنسان بوصفها جزءاً من مكونات الطبيعة.

كثيراً ما يجري تحقيق الوحدة الداخلية للموضوعات الإقليمية وضبطها عبر تكوين تشكيلات بنيوية. كما يجري البحث في الإقليم عن روابط وعلاقات متطورة، وتشكيل كتل وظيفية تكوينية متميّزة وراسخة على شكل روابط واتحادات، وشركات كبرى، واتحاد شركات... تتشكل البنى ضمن الأقاليم الجغرافية البشرية التي يعدُّ تفسيرها وترشيدها واحدة من المسائل المهمة في الجغرافية البشرية.

لدى تحديد المدخل إلى تحديد بنية الإقليم فإن ما يشد الانتباه هو التمييز المستمر بين نوعين اثنين من البنى:

1- البنى الرأسية. 2- البنى الأفقية.

يُنظر إلى الإقليم الجغرافي البشري بوصفه منظومة مكانية بشرية، وقطاعية "أي توزع العاملين وتخصصهم بإنتاج نوع معين من المنتجات"، وقطاعية بينية (لعدّة قطاعات).

ووفقاً لذلك يمكن دراسة الإقليم بوصفه منظومة مكانية بشرية (اقتصادية - اجتماعية). إن الإقليم الجغرافي البشري كمنظومة مكانية معقدة يمتاز بمراحل للتطور، أي يمثل منظومة ديناميكية ويمتاز بخصائص المنظومات المعقدة جميعها. إن الإقليم الجغرافي البشري كأي منظومة معقدة له بنيته* وهرميته، ويقسّم إلى منظومات ثانوية.

يتمتع هذا التشكيل المعقد المتمثل بالإقــليم بمجموعة من البنى، تظهر ظهوراً جلياً أربع منها. ومن أهم مؤشرات تحديد البنية نذكر:

1-الانتماء الأساسي للعناصر أو المكونات.

2-الوظيفة التي تؤديها هذه المكونات.

3-العلاقات بين المكونات.

4-الروابط والعلاقات التي تشكل الإقــليم.

تعتمد البنى من حيث مؤشر الانتماء الفعلي للمكونات على حقيقة أنها تمثل الأجزاء الأساسية للبنية. وتمثل هذه المكونات في الوقت نفسه جزءاً لا يتجزأ من الأقاليم الجغرافية البشرية، وتتمتع فئة معينة من المنظومات بانتماء أساسي. تم اعتماد المنشآت، والمراكز السكانية، والمجتمعات، وغيرها مكوناتٍ أساسيةً. واعتماداً على هذه المكونات تظهر البنى الآتية للأقاليم: الإنتاجية، النقلية، الاجتماعية، الإدارية.

تُحدَّدُ البنية الأكثر تعقيداً بموجب المؤشرات الوظيفية، إذ يؤدي تشكيل مجموعة ثابتة من المكونات في أثناء عملية تنفيذ الوظائف المعنية إلى تشكيل بنى ثابتة: ديموغرافية، واقتصادية، واجتماعية، وروحية، وسياحية، وبنيوية تحتية إنتاجية واجتماعية، وبيئية، وإدارية، وذات صلةٍ بالموارد الطبيعية والسوق وغيرها.

يعتمد النوع الثالث من تحديد البنية على الاختلاف في طبيعة العلاقة بين المكونات. وعادة ما يجري التمييز بين العلاقات الآتية في الأقاليم:

* البنية: مجموعة العناصر المميزة المنظمة وشبكة العلاقات أو الارتباطات بينها.

1- التكويــنية.
2- الشــكلية.
3- الهــرمية.
4- المكانــية.
5- الزمنية وغيرها ، (P.140.Sharigen).

يجري التمييز ضمن الإقليم من حيث بنية المكونات بين البنى الحلقية، والخطية، والشبكية، والسداسية وغيرها. وتبعاً للشكل يمكن أن تكون البنية نقطية، خطية، مسطحة، مجسّمة.

تتمثل البنية الهرمية Hierarchical بمستويات تصنيفية متنوعة.عادة ما يجري التمييز بين الوحدات التصنيفية التكاملية للمنظومات المكانية البشرية، والكتل أو المكونات الوظيفية منفردة. إذ يميّز في الكتلة الإنتاجية مثلاً بين الإقليم الثانوي Sub region والإقليم الصغيرmicro region اللذين تتطور على أساسهما المجمعات المكانية الإنتاجية المناسبة. يميّز في البنية الهرمية للمنظومة العمرانية الإقليمية بين منظومات عمرانية متوسطة ومنظومات محلية وأولية ومراكز مستقلة، ويعدُّ تمييز البنية الهرمية التكاملية عملية معقدة، إذ إن تصنيف الكتل والمكونات الوظيفية قد لا يؤدي إلى إيجاد وحدات هرمية مكانية موضوعية. إن اقتران الوحدات التصنيفية الجزئية يقدم في أحسن الأحوال تصوراً عن وجود مجالات ذات حدود كثيرة.

تتطابق البنية الهرمية تطابقاً كبيراً مع المكانية – ويعدُّ مايرغويز Maergoize من أوائل الباحثين الذين درسوا البنية المكانية، وميّز بين ثلاث منها:

1- المكانية التكاملية: تبيّن تفاعل أجزاء الدولة وتوضُّعها المتبادل (المناطق، والأقاليم، والأقاليم الثانوية)، فهي يكمل بعضُها بعضاً من الناحية الاقتصادية.

2- القطاعية المكانية المتعدُّدة تمثل شكلاً مكانياً معقداً متعدُّد الدورات لتفاعل البنى المكانية للقطاعات المستقلة على مستوى الدولة.

3- خطية – عقدية تشمل في الغالب البنية التحتية الإنتاجية وارتباطاتها المتبادلة بالعمران (p.76.Маергойз).

غالباً ما يميّز ضمن البنية المكانية للإقليم بين المركز والأطراف اللذين يتألفان من قطاعات وأحـــزمة مركزة، وتتضمن الروابط الاقتصـــادية والاجتـــماعية والمعلوماتية للمركز والأطراف النشاطات الحيوية للإنسان، وتمنح الإقليم شكله الاجتماعي الفريد، ويميّز أيضاً من حيث العلاقات الزمانية بين البنى المنشئية، والارتقائية، والاستشرافية وغيرها.

أمَّا النوع الرابع لتحديد البنى فيتمثل في تقسيم الأقاليم حسب طبيعة العمليات الإنتاجية. وتبعاً للروابط والعلاقات النُظمية يميّز بين البنى التكاملية التي تضم الجوانب الإقليمية للإنتاج جميعها. تمثل هذه البنى مجموع المكونات، والروابط والعلاقات ذات الطابع المشكل للإقليم. تتصف البنية التكاملية ببنية معقدة تعكس المجالات التنموية البشرية الإقليمية جميعها: الاجتماعية، الروحية، والاقتصادية، والطبيعية، والبيئية وسواها. وتتحقق عادة على شكل بنى مستقلة أو خاصة: الإنتاج المادي، وتزايد السكان، والخدمات، وأشكال التواصل، والموارد الطبيعية..إلخ.

إلى جانب البنية الإقليمية للإنتاج هناك البنية التنظيمية التي تنسق (تضبط) العمليات الاقتصادية والاجتماعية. وتتمثل البنية التنظيمية للإقليم في منظومة الهيئات الإدارية المضبوطة بشكل هرمي.

تكمن صعوبة تحديد بنية Structuralization الإقليم وإشكاليتها في أن بنية الإقليم نادراً ما توجد منعزلة عن غيرها من البنى، وإن مجموعة المكونات والروابط والعلاقات متداخلة في الأقاليم المعنية، وهو ما يؤدي إلى تراكيب Combination

متنوعة ومن ثمّ تشكل بنى جديدة على هذا الأساس. إن البنى الزوجية المركبة معروفة منذ أمد بعيد، وقد اعتمدت في المؤلفات الجغرافية على مفهومات مثل البنية الوظيفية القطاعية والوظيفية المكانية وغيرهما. إلا أن المسألة تزداد تعقيداً حين تجتمع ثلاثة أنواع من البنى أو أكثر.

تتشكل البنى التركيبية المعقدة خلال عملية توظيف البنى الجزئية من جراء تقاطعها واقترانها.. إلخ. وقد شدّت بعض الجوانب البنيوية التركيبية للأقاليم اهتمام الجغرافيين لدراستها، إذ أشار باكلانوف Baklanov إلى أنه من الممكن أن تتقاطع مراراً مناطق خاصة في أجزاء من المنطقة نفسها، وتتشكل من جراء ذلك مناطق تأثير متكاملة تقترن فيها العناصر الرئيسة للبنى الاقتصادية والاجتماعية. (Бакланов.P.12).

لا تقتصر معالجة قضايا تحديد بنية الأقاليم الجغرافية البشرية على إظهار هذه البنى وتصنيفها فحسب. بل إن من الأهمية بمكان تحديد اكتمال جميع البنى التي يجب عليها أن تمهد الطريق أمام التطور الأمثل للأقاليم وتوزانها. اقترح دينيس Dzenes لتحديد البنية الإقليمية استخدام طريقة غراف (الشبكات) التي تتطابق قممها مع عناصر "مكونات" الأقاليم، أمَّا القوس فيتطابق مع الروابط بينها. يمكن تحديد اكتمال البنى وكليتها تبعاً لعدد الطرق، أمَّا من حيث وجود الطرق والحركة فيمكن تحديد مدى وفرتها أو نقصها. عادة ما يجري تطوير الأداء الوظيفي للبنى عبر تعزيز المكونات والروابط والعلاقات ضعيفة التطور، وتشكيل الناقصة منها، وإزالة الزائدة (Dzenes. P.55).

يتيح تقسيم الأقاليم إلى بنى (أساسية خاصة، وتكاملية ومركبة) إمكانية الإدراك المتكامل "متعدّد الجوانب" للمستويات البنيوية، والدوافع المؤثرة في تطور المنظومات المكانية البشرية. ولدى دراسة تطور البنى أو نشوئها تبرز إلى الواجهة مسألة في غاية التعقيد تتمثل في إيجاد مقياس تسوية التطور الإقليمي. إذ يفترض بأن تسوية هذا

المقياس يمكن أن يُكوّن مراحل تغيّر التنظيم الإقليمي لحياة الناس. لتحديد حدود المراحل يجب أن نأخذ بالحسبان جوانب ثلاثة للتنظيم: الضبط، والاتجاه، والتوازن (Sharigen.p.143). فيحدّد الضبط كمياً بوصفه قيمة معاكسة لتحول الأقاليم وتتجلى فيها. ويُحدّد اتجاه التنظيم من خلال ملاءمة التطور الاقتصادي الاجتماعي لظروف الوسط المحيط. يمكن تسجيله بحسب التجانس بوصفه مستوى للتباين، ويعبّر عنه بالدرجات. كذلك يحدّد التوازن بموجب درجة التناسب في تطور المجالات الوظيفية جميعها والمنظومات الفرعية المديرة والمدارة.

يرتبط التوازن الداخلي للأقاليم وتكاملها كثيراً ببنية عمليات التطور الذاتي التي تمتاز بالضبط، والدورية، والتوجه الهادف.

ثانياً: علم الأقاليم

يعدُّ علم الأقاليم حلقة أساسية وأداة متميّزة في الجغرافية البشرية، فهو يمثل دراسة عن الأقاليم، ويتضمن نظرية التقسيم الإقليمي ومنهجيته وفهم تشكل الأقاليم وتطورها والأسس النظرية لأدائها الوظيفي المستقبلي. ويرى فيه صفوح خير أنه لايعدو عن كونه جغرافية إقليمية (خير، ص60)

هناك سمات مشتركة بين الاتجاه الإقليمي في الجغرافية البشرية وعلم الأقاليم مرهونة بالمادة المعرفية الواحدة، كذلك بينهما اختلاف مرتبط بالمدخل المنهجي للدراسة وأهدافها ومناهجها.

تَشكل علم الأقاليم ضمن الجغرافية الاقتصادية وتطور ضمن بنية الجغرافية البشرية، ومن ثم خرج هذا الاتجاه خارج حدود الجغرافية البشرية. وصار علم الأقاليم يضم الاقتصاد الإقليمي وعلم البيـــئة، والاجتماع، والسياسة، والإدارة. لا بدَّ من الإشارة إلى أن الجغرافية البشرية تضم ثلاثة فروع أساسية: عـــام، وقطاعي (مجالات النشاطات الحيوية للإنسان)، وإقليمي. يمثل القسّم الإقليمي منها دراسة عن

الأقاليم والمنظومات المكانية البشرية من المستويات التصنيفية المختلفة في تفاعلها مع المحيط الطبيعي.

تدرس الجغرافية البشرية الأقاليم التي حدّدت موضوعياً. أمَّا علم الأقاليم فيدرس أي وحدة مكانية. تهدف الدراسات الجغرافية البشرية للأقاليم إلى تطوير التنظيم المكاني للمجتمع، وتحسين مستوى حياة السكان ونوعيتها، وتشكيل وسط ملائم لحياة الإنسان. أمَّا هدف علم الأقاليم فيعدُّ دراسة مسائل جزئية ذات طابع مالي أو اقتصادي أو اجتماعي. تستخدم لتحقيق هذه المسائل في علم الأقاليم مناهج بحث اقتصادية خاصة، مما يحوله إلى مستوى تطبيقي صرف.

من الممكن استنتاج أن الدراسات الجغرافية البشرية للإقليم ذات توجه استراتيجي، على حين تحمل الدراسات الإقليمية في الغالب طابعاً تكتيكياً.إن اقتران الاستراتيجية والتكتيك الذي يترافق بجذب نشيط للفروع العلمية القريبة (علم الاجتماع، والبيئة، والاقتصاد، والسياسة....وغيرها) يشكل أساس التفاعل بين الجغرافية البشرية وعلم الأقاليم (دياب، ص 29).

حدّد كالاتيفكسي (Kolotyevsky) علم الأقاليم (Regionology) بأنه ذو طابع شمولي يعكس العمليات الموضوعية لتشكل الأقاليم، وكذلك النشاطات العلمية الذاتية – أي التقسيم الإقليمي. كما أكد في هذا السياق أن علم الأقاليم الجغرافية البشرية يمثل علماً عن القوانين الموضوعية الموجهة لعملية تشكل الأقاليم البشرية، وعن أسس التقسيم الإقليمي البشري وطرائقه (Колотиевский. P.69)

يخضع تشكل الأقاليم وتطورها لقانونيات التنظيم المكاني للقوى المنتجة، والمجتمع ككل. وهو يتضمن التقسيم والتكامل المكانيين للعمل، والتنمية المتكاملة للإقليم، وتشكيل الأسواق الإقليمية، والتخصص الاقتصادي، وفعالية تطوير الوحدات التصنيفية Taxonomy unites وآفاقها المستقبلية.. إلخ.

يتميّز تشكل الأقاليم الجغرافية البشرية من مختلف المستويات الهرمية في الوقت نفسه بخصائص فردية ترتبط بمضمون الأقاليم نفسها وبنيتها، وبتكوين أسسها المادية – التكوينية وأثرها ومكانتها في منظومة التقسيم الجغرافي للعمل.

من أجل فهم معمق للوظائف الراهنة لعلم الأقاليم وقدراته واستراتيجية التطور وتكتيكه لا بدَّ من التعرف إلى الطريق التاريخية لتشكله، فهذا الاتجاه العلمي لايتطور في فراغ، وإنما يستند إلى الإرث العلمي لعلم الجغرافية.

يعدُّ بارانسكي Baransky أحد روّاد الاتجاه الإقليمي في الجغرافية البشرية. وبفضل جهوده الإبداعية وُضعت الأسس النظرية والمنهجية للجغرافية الاقتصادية والاتجاه الإقليمي فيها، وأجريت دراسات متكاملة للعديد من الأقاليم الروسية.

تشكل علم الأقاليم (الاتجاه الإقليمي) في ظروف معقدة. فقد وُضع في النصف الأول من القرن الماضي مفهوم التقسيم الجغرافي للعمل، وتشـــكل الأقاليم الاقتصادية وتطورها، وكذلك المجمعات المكانية الإنتاجية بالاعتماد على جهود كل من تيونن Thunen، وفيبر Weber، وهتنر Hittner، وإيزاردIzard، وكريستالر Cristeller، ولوش Losch، وهاجيت Haggett وغيرهم.

وحدثت في ثلاثينيات القرن الماضي أحداث متناقضة غاية التناقض، فمن جانب ظهرت آراء حول التنظيم المكاني للقوى المنتجة كتوزيع متساوٍ جعل من تطور الأقاليم الاقتصادية والأسس الإقليمية لتوزيع الإنتاج موضع شك. ولوحظت من جانب آخر جهود حثيثة لبعض العلماء بشأن التأسيس لأشكال الاستثمار الاقتصادي الإقليمية، وقُدِّمت تصورات جديدة عن تطور الأقاليم لباحثين من أمثال كالاسوفسكي، الذي وضع الأسس المنهجية للتقسيم الإقليمي الاقتصادي. وطرح مفهوم تَشكُّل المجمعات المكانية الإنتاجية وأسس شبكة الأقاليم الاقتصادية في روسية، وقام بتبويبها، ووضع تصميم الدورات الإنتاجية للطاقة كتشكيلات بنيوية ومقولة تصنيفية لتحليل المجمّعات.

شهدت دراسة الأقاليم تطوراً إبداعياً في منتصف القرن الماضي، وصارت أكثر غنىً والتصاقاً بنظرية الإدارة المكانية وتطبيقاتها، تطلب ازدياد الاهتمام بالدراسات الإقليمية إصلاحات تنظيمية للمكان. تكمن خصوصية الدراسات الإقليمية لهذه الحقبة في زيادة التركيز على معرفة الأشكال المكانية لتنظيم القوى المنتجة والمنظومات العمرانية السكانية. وتعمقت دراسة الأقاليم والعقد والمراكز الصناعية والمجمعات (المنظومات) المكانية الزراعية، والزراعية الصناعية، وعقد النقل، والخصائص الإقليمية لاستثمار الطبيعة، وخصائص تطور المدن والمناطق الريفية.

طرأت في ثمانينيات القرن العشرين تغييرات نوعية في محتوى الجغرافية البشرية وبنيتها، فإلى جانب الدراسات الإقليمية في تنظيم الإنتاج أخذت تُدرس دراسة موسعةً الجوانب المكانية للمجال اللاإنتـــاجي، والمنظومات المكانية البشرية (الاقتصادية والاجتماعية).وقد شجع تكامل المجالات الإنتاجية والاجتماعية في منظومة إقليمية موحدة على تطورها جاعلة من الإنسان محور اهتمامها.

لم يقتصر التوسع في الدراسات الإقليمية على طيف المعرفة، وإنما تزايد مردودها، وأخذت تتسع أكثر فأكثر الدراسات الاستشرافية، وإعداد مشروعات التخطيط الإقليمي ومخططاتها، والبرامج الهادفة، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم والمدن. وهكذا وضع العلماء أسس علم الأقاليم ضمن إطار الجغرافية، ونشأ كاتجاه إقليمي، كما شهدت هذه الدراسات تطوراً عظيماً وصارت حلقة رائدة في منظومة المعرفة العلمية.

تميّز علم الأقاليم في المراحل الأولى من تشكله بطابعه الاقتصادي، ثم تحول في السنوات الأخيرة ومع تعزيز الجوانب الاجتماعية والإنسانية والبيئية للعلم ليصير ذا طابع بشري تكاملي. جرت الدراسات الإقليمية جرياناً متوازياً في مختلف الدول، وقد بدأت هذه الدراسات مع نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وجرت

حثيثةً في كل من فرنسة وألمانية وبريطانية والولايات المتحدة الأمريكية. لتأكيد ما قيل يكفي أن نذكر مؤلفات لابلاش وتلامذته بشأن الوصف الجغرافي المتكامل لبعض المقاطعات الفرنسية، وجهود العلماء الألمان تيونن، وفيبر، وكريستالر، ولوش وغيرهم.

وضع عالم الاقتصاد الأمريكي إيزارد أُسس رابطة العلوم الإقليمية في ستينيات القرن الماضي، وأصدر سلسلة من المؤلفات العلمية عن نظرية تطور الأقاليم وتطبيقاتها. وشكلت الدراسات عن الأقاليم التي أعدت في إطار الجغرافية البشرية رصيداً غنياً للنظرية الإقليمية وتطبيقاتها. وهنا لابدَّ أن تعدُّ المسائل النظرية والمنهجية للتطور الإقــليمي لاحقاً باتجاه استيعاب نتائج الدراسات المتكاملة للتنظيم المكاني للمجتمع، وعمليات توظيف المنظومات المكانية البشرية. هنا لا بدَّ أن ينصب الاهتمام الرئيس على دراسة عمليات تشكل الأقاليم الجغرافية البشرية.

حان الوقت لتنظيم المعرفة المختزنة وإعادة تقويمها، وإعادة استيعاب كثير من الظواهر والعمليات المرتبطة بالتطور المتكامل للأقاليم باستخدام الآراء والمقاربات المتطورة التي وضعها علماء بارزون، وتقديم تفسيرات جديدة للحقائق، والربط بين السبب والنتيجة في المكان والزمان الجغرافيين.

تعدُّ مشكلة التناقض في التنمية الإقليمية وتنظيم المجتمع واحدة من بين المشكلات المهمة. فقد صار واضحاً في السنوات الأخيرة أن مصالح المجتمع، والمراكز والأقاليم لا تتوافق بشكل دائم، حتى إنها جدلية في جوهرها، وقد تتناقض أيضاً، وقد بقيت هذه التناقضات دون حل، وعادة ما يضحى بالمصالح الإقليمية من أجل المــركز، والوزارات، والإدارات، وقد فُسّر التباين الظاهر في اتجاهات تطوير الأقاليم وتنميتها على أنه خطأ في تخطيط الهيئات المحلية. وقد ظهرت ضرورة كشف التناقضات الداخلية ودراستها والكشف عن خصوصية ظهورها على مختلف المستويات الإقليمية، وتحديد اتجاهات وطرائق حلها.

من الأهمية بمكان إظهار طبيعة التناقضات بين المكان والمستثمرين، والتركز المكاني والتوزيع المكاني المتساوي، والتخصص والتكامل المكانيين، والاقتصاد والوسط الطبيعي المحيط وغيرها.

تحتاج المشكلات الإقليمية تفسيراً علمياً وحلولاً عملية، نذكر من بين هذه المشكلات إخراج بعض الأقاليم من حالة الركود والكساد، وتحسين الوضع البيئي في المدن والأقـــاليم، وتطوير توزيع الإنتاج والمجال الاجتماعي، والتصنيع، والمعلوماتية، وتطور المدن، وتنمية المناطق الريفية، وتشكيل الأقاليم الجغرافية البشرية وسواها.

إن عدم الاقتصار على دراسة عمليات تشكل المجمعات (المنظومات) المكانية الاقتصادية فحسب بل البشرية كذلك يمثل مسألة جوهرية في حل التناقضات الحادة. إن نظرية تشكل المجمعات المكانية الإنتاجية وتطورها التي وضعها الجغرافيون قد لاقت قبولاً عالمياً في ظل ظروف الاحتكار الإداري، كما كان عليه الحال في الاتحاد السوفييتي السابق. ومعروف أنه تشكلت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي المجمّعات التي صارت تمثل في جوهرها مجمعات قطاعية أو قطاعية بينية "متعدّدة القطاعات" في أحسن الأحوال وليست مكانية متكاملة، أدَّت إلى خلل في البنية الاقتصادية للأقاليم المستثمرة حديثاً، وإلى غياب الاستثمار في المجالين الاجتماعي والروحي، وإلى تدهور الوسط المحيط.

يكمن المخرج من هذا الوضع في إعادة توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة للأقاليم نحو التوظيف الفاعل في المجال الاجتماعي، ويساعد على ذلك تطوير البنية التحتية الاجتماعية المعيشية والاجتماعية الروحية، وتشكيل المنظومات المكانية من مختلف الرتب. يحتاج هذا الأمر إلى تأسيس نظري وإلى تعميق للنشاطات البحثية في العلوم الجغرافية جميعها (Воронин.p.149).

يجري في الوقت الراهن على نحوٍ فعّالٍ إعداد الأسس النظرية والمنهجية للتقسيم الإقليمي الجغرافي البشري، ويجري كذلك تجديد لمناهج البحث، وإدراج نتائج البحث إدراجاً فاعلاً في تطبيقات التنظيم الإقليمي للمجتمع والإدارة الذاتية المكانية.

درجت الجغرافية البشرية بشكل عام وعلم الأقاليم بشكل خاص على دراسة خصائص الظروف الإقليمية لحياة السكان، ووضع السبل لرفع مستوى حياة الناس والحفاظ على التوازن البيئي.

يعدُّ المكان الجغرافي عاملاً مؤثراً في منظومة التنمية الإقليمية، ومن الواضح أن المساحة الكبيرة للوطن العربي تتيح إمكانات لا تنضب من أجل التطوير الفعال للتقسيم المكاني(الجغرافي) للعمل، والاستعمال المنطقي لتنوع الخصائص الطبيعية والبشرية الوطنية. إن الانتقال إلى أشكال السوق الاجتماعي ضمن النشاطات الاقتصادية يغير تغييراً جوهرياً من أثر المكان ولاسيما المسافة.لا بدَّ لهذه السوق من ضبط بنية الروابط الاقتصادية – النقلية المستقرة مع الأخذ بالحسبان الإنفاق على تجاوز المسافة بين مكان إنتاج السلع واستهلاكها.

كثيراً ما تتوقف حالة التطور المستقبلي لعلم الأقاليم وطابعه على درجة تطور منهجيته، فالمنهجية هي الوسيلة الرئيسة للحصول على المعرفة وتنظيمها خلال عملية دراسة الأقاليم، (Grigg. P.466). وقد تشكلت في الجغرافية البشرية والعلوم القريبة منها مجموعة من المداخل لدراسة الأقاليم نذكر منها المدخل الزماني- المكاني، والتكاملي، والجيوبيئي... وغيرها.

تشكل مجموعة المداخل والمناهج هذه في المقام الأول مدخل النظم الأساس المنهجي لعلم الأقاليم الذي يتيح إمكانية دراسة الأقاليم البشرية (الاقتصادية والاجتماعية) بوصفها منظومة مكانية بشرية من مستويات هرمية مختلفة. يحمل هذا المدخل جوانب جديدة في معرفة التوظيف الإقليمي وتغيّره، ويساعد على الدراسة الشمولية متعدّدة الجوانب للمنطقة من حيث هي كل متكامل. يتيح الاعتماد على مدخل

النظم إتاحةً منطقية إمكانيةَ الانتقالِ من وصف الظواهر الموضوعية إلى تفسير العمليات الإقليمية. ويحدّد هذا المدخل ارتباط الدراسات الإقليمية بنظرية التنبؤ طويل الأمد وتطبيقاتها والإدارة المكانية، وضبط السوق الاجتماعي.

لدراسة بنية الأقاليم الجغرافية البشرية وتطورها يُستخدم مبدأ تحديد بنية مدخل النظم، فهو يجعلنا نتمكن من سبر أغوار التوظيف والتطور الإقليميين. غالباً ما تستخدم المداخل البنيوية الآتية في عملية البحث: بنيوية وظيفية، وبنيوية مكانية، وبنيوية هرمية وغيرها. توجَّه هذه المداخل نحو معرفة البنية المعقدة للأقاليم بوصفها منظومات مكانية بشرية، وهي تسمح عموماً بكشف بنية الإقليم، ووظيفته، وعملياته واتجاهات تطويره. وللسياسة الإقليمية والإدارة المكانية الذاتية أثرٌ مهمٌ في تفعيل التطور الاقتصادي والاجتماعي للإقليم.

يجري تطوير الإقليم عبر معالجة التناقضات الداخلية، ولعل أبرزها التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، وبين الإنتاج والاستهلاك، والإنتاج والبيئة، والإنسان والوسط الذي يعيش فيه، والإنتاج والعمران، والمراكز والأطراف.. وغيرها. يظهر هذا التناقض من خلال تأزم المشكلات التي يمثل حلها دافعاً قوياً لتطور الأقاليم.

تنشأ عملية تشكل الإقليم الجغرافي البشري عن طريق تشكل مختلف أشكال النشاطات الحيوية الإنسانية وتهيئتها والكتل الوظيفية مختلفة المستويات. تعدُّ مجالات النشاط الحيوي الآتية أكثر هذه المجالات وضوحاً: العائلية، والمعيشية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والعمالة، وغيرها.

يُوجِد الترابط المكاني الزمني لمجمل مجالات النشاط الحيوي والوظائف الدورية للسكان الأساس لتشكيل الخلايا المكانية لحياة المجتمع. تتكامل خلال مسار تشكل الأقاليم كتل وظيفية: ديموغرافية، إنتاجية، موارد طبيعية، اجتماعية، روحية، بنى تحتية إنتاجية، اجتماعية، تسويقية، تشريعية... من مستويات مختلفة (Sharigen. p.161).

إن تطور الأقاليم عبر زيادة التوازن بين المجالات والكتل الوظيفية يتجه نحو التعقيد البنيوي. وتبعاً لمستوى تطور الكتل الوظيفية تجرى تحولات كمية ونوعية للأقاليم. تمثل التغيّرات الكمية والنوعية في بنية الأقاليم الجغرافية البشرية ووظائفها مرحلة مهمة من مراحل تطورها وتعقيدها المرحلي. وتعكس مرحلية التطور مراحل تشكل الأقاليم، وانتقالها إلى مرحلة جديدة من التطور تمتاز من سابقاتها بمستوى التوازن والكليّة. تُشكّل الأقاليم الجغرافية البشرية موضوعياً تحت تأثير ملحوظ لعوامل ذاتية. إن مهمة تطوير الإدارة الذاتية الإقليمية يمكن حلها بنجاح بالاعتماد على التقسيم الإقليمي الجغرافي والتحديد الموضوعي للأقاليم الوظيفية من مختلف المستويات الهرمية.

يشكل التقسيم الإقليمي الجغرافي البشري أساساً مهماً للتنظيم المكاني للمجتمع. فهو يسمح بقيام نظام إداري إقليمي ملائم جداً، وبتفعيل القدرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والعقلية والمادية والتقنية واستخدامها بفعالية في الوحدات التصنيفية جميعها وتطوير عمليات الإنتاج البشري الإقليمي وتنظيم المعلومات الإقليمية. يجري التقسيم الإقليمي الجغرافي البشري بهدف تحسين الإدارة الذاتية الإقليمية وتهيئة الظروف الملائمة للنشاطات الشخصية الحرة.

من أجل زيادة فعالية الأداء الوظيفي للأقاليم لا بدَّ من التأسيس لإستراتيجية سياسية جديدة للتنظيم المكاني للمجتمع ووضع أسسها. الأســـس: هي قواعد متقدمة رئيسة قائدة تقوم على ثوابت علمية، يجب أن تقود المجتمع (الشخصيات الإدارية، والباحثين وأوساط الرأي العام وسواهم) في أثناء التنظيم المكاني لنشاطات السكان الحيوية في مرحلة تاريخية معينة. وهي تمثل كذلك قواعد رئيسة تقوم على ثوابت علمية، وقواعد النشاطات التي تسترشد بها السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

إن معالجة المشكلات البيئية الإقليمية يجب أن يسير بطريق إدخال تكنولوجية نوعية جديدة ونظيفة بيئياً لتكييف التطور الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم مع الوسط

الطبيعي المحيط. وهذا يتطلب منا تطوير التنظيم المكاني للمجتمع وترشيد عمليات استثمار البيئة وتشكيل بنية تحتية بيئية ملائمة، وإيجاد منظومات طبيعية تقنية، وطبيعية إنتاجية، وطبيعية اقتصادية وغيرها.

تتشكل في الأقاليم مراكز رئيسة وأخرى فرعية تتركز فيها مختلف مكونات الحياة البشرية تجمع بين مختلف مجالات الوجود الإنساني. تعدُّ مراكز الأقاليم عقد جذب اقتصادية اجتماعية روحية لمناطق الأطراف المتشكلة على شكل حقول مركزة (أحادية المركز) (الشكل 2).

يلبي التنظيم المكاني للمنظومات المكانية البشرية متطلبات تحسين الظروف الحياتية للسكان، وتحسين مستوى رفاهيتهم والحفاظ على وضع بيئي ملائم، وترشيد استثمار البيئة.

يسمح تباين بعض الظروف باستخدام فعَّال للمقدرة الاقتصادية الاجتماعية والطبيعية على حساب عقلنة الترابط المكاني- الزماني للسكان والإنتاج والخدمات والسياحة والبنى التحتية، والحد من هدر الوقت في أثناء تجاوز المسافة بين مكان الإقامة والعمل، والمنشآت الخدمية ومناطق الراحة وغيرها.

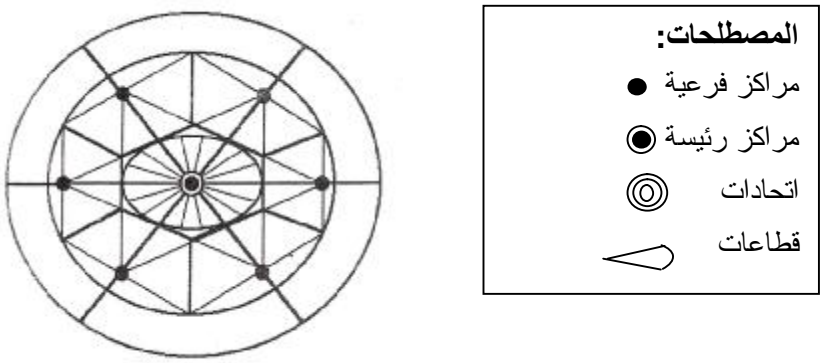

الشكل(2) النظام المكاني للمنظومات المكانية البشرية (Sharigen.p.122).

تمثل الأقاليم الجغرافية البشرية خلايا التنظيم المكاني لحياة المجتمع، تحافظ على بنيانه ضمن بنية التصنيفات ذات المستويات الهرمية الأعلى.

إن إيجاد هيئات تنسيقية خاصة يمكن أن يساعد على زيادة استقلالية أقاليم الدولة وتحسين الإدارة والتمويل الذاتيين، هذا كله سيساعد في توظيف العلاقات بين المركز والأقاليم، كذلك في أن يشكل عاملاً مهماً من عوامل التنظيم المكاني الذاتي للمجتمع الذي يؤثر في عملية تطوير بنية الاقتصاد وتوطين السكان. عموماً تجري إعادة تشكيل التنظيم المكاني للمجتمع بهدف زيادة رفاهية السكان ودعم الضمان الاجتماعي، وتحسين الظروف البيئية والاقتصادية لحياة السكان.

ثالثاً:التحليل البنيوي للمنظومات المكانية البشرية الإقليمية

يكمن التحليل البنيوي للموضوعات الجغرافية البشرية (للمنظومات المكانية البشرية) المعقدة في عزل البنى الجزئية البسيطة التي تتيح لنا دراسة هذه الموضوعات المعقدة (مثل الإقليم الجغرافي البشري) بجوانبها المختلفة وبنيتها الوظيفية.

البنية الوظيفية: مجموعة الارتباطات التي تنسج خيوطها بين مكونات المنظومة على أنها كلٌّ متكامل، والخواص الداخلية للموضوعات والظواهر. وهي مقولة تكاملية تبين طريقة عمل مكونات الموضوع الموجهة من أجل المحافظة عليه وتطويره.

تؤكد الدراسات النظرية والمنهجية الأخيرة أن المعرفة التفصيلية العميقة للإقليم الجغرافي البشري، تتطلب تحليل بنيته الوظيفية إلى أجزائها البسيطة: التكوينية، والمكانية، والإدارية...إلخ.

البنية الوظيفة التكوينية للإقليم: هي مجمل مكوّنات المنظومات المكانية البشرية الوظيفية (فروع النشاط وأنواعه، وتكاملها، وغيرها) التي تبيّن أثره في عمليات التخصص. وتشكل المنظومة " الجانب الخارجي والداخلي للوظيفة ".

يقوم التخصص على التباين المكاني في الظروف والعوامل الطبيعية والبشرية. ويحدّد تخصص الإقليم الجغرافي البشري مكانه وأثره في التقسيم الجغرافي للعمل. يظهر التخصص برأي كالاسوفسكي في الوظيفة الحكومية للإقليم.

إن تخصص الإقليم بإنتاج المنتجات والخدمات المتخصصة لا يعدُّ المرحلة الختامية فحسب، بل هو عامل تكاملي موجه -إلى حد ما- نحو الجمع بين مجمل أنواع نشاطات السكان، وتجميعها وتوحيدها.

وهو يحدّد كذلك التوجه الاقتصادي والاجتماعي للإقليم في منظومة التقسيم الجغرافي للعمل، ولا تشكله أنواع مفردة من المنتجات، بل مجموعات الإنتاج المترابطة بعضها مع بعض تبادلياً (أنواع النشاط)، إذ يمتلك كل منها نشاطاً متصدراً هو الإنتاج الرئيسي أو التخصصي. لذلك من المستحسن تشكيل تخصص الإقليم بموجب دورات (إنتاجية طاقوية، إنتاجية مواردية) بدءاً من استخراج الخامات، ومعالجتها إلى الإنتاج بالجملة للسلع والخدمات بشكل متتابع ونقلها إلى المستهلك.

يتركز الاهتمام في التنظيم المكاني للقوى المنتجة على مسائل التخصص بين الأقاليم، وتطورها. يتزايد تخصص المنظومات الإقليمية رأسياً وأفقياً من جرّاء التطور العام للقوى المنتجة، وكذلك التقدم العلمي والتقـــني.

بالنسبة إلى فروع التخَصص وخلافاً للفروع المحلية يجب أن تمتاز إمَّا برخص منتجاتها وإمَّا بنقصها، وبوجود موارد إنتاجية كبيرة في الإقليم. تستخدم مؤشرات مستوى التخصص من أجل الاختيار الأولي الملائم للفروع الأهم وترتيبها في الإقليم، وهذا ما يسمح بتحديد الخصائص الرئيسة للبنية الإنتاجية في أي إقليم (أو دولة) لكي يؤخذ بالحسبان في التخطيط والتنبؤ العلمي (Кистанов.P.98-99). لتحديد التخصص المكاني اقترح كيستانف المؤشرات الآتية (I_{L1}، I_{L2})

$$\mathbf{I_{L1} = \frac{y_o}{y_b}} \quad ، \quad \mathbf{I_{L2} = \frac{y_o}{y_r}}$$

إذْ إن: I_{L1}،I_{L2}: قرينة التخصص لنوع معين من النشاطات.

y_o: الوزن النوعي للفرع في الإقليم.

y_o: الوزن النوعي للإقليم بعدد السكان، أو الدخل القومي، أو الناتج الإجمالي بالنسبة إلى الدولة. Y_r: الوزن النوعي للفرع في الدولة. تكون متخصصة تلك النشاطات التي تكون فيها قرينة التخصص ≤ 1.

إذا كان $I_{L1} = I_{L2}$ فإن الفرع ينتمي إلى فروع التخصص في الإقليم، مثال. إذا كان الوزن النوعي للصناعة الخفيفة في الإقليم يشكل 15% من الناتج الإجمالي، والوزن النوعي للصناعة في الإقليم = 7.3 % من مجمل الصناعة في القطر فإن مستوى التخصص $I_{L1} = 7.3/15 = 2.06$ وإذا كانت الصناعة الخفيفة في الإقليم تشكل 37% من مجمل الناتج الصناعي، ونسبتها في القطر = 18%

فإن $I_{L2} = 18/38 = 2.06$ أمَّا إيزارد فيسمي هذا المؤشر قرينة التوطن (Izard. P.100).

يلحظ التخصص المكاني تلك الأحجام من الإنتاج في فرع واحد أو عدة فروع تسمح بتخصيص جزء معين للتبادل مع الأقاليم الأخرى بعد تلبيتها للاحتياجات الداخلية (Волобой. И ДР. P.19).

لتحديد فعالية التخصص قدم بروبست المعادلة الآتية من أجل تحديد نصف القطر الملائم لنقل المنتج المناسب، (Пробст. P.28):

$$X = \frac{P_2 + Lt - P_1}{2t}$$

إذْ إن: X حدود نصف القطـــر الملائم.

P_1: تكاليف الإنتاج في الإقليم التخصصي.

P_2: تكاليف الإنتاج في الإقليم المستهلك.

t: تكاليف نقل وحدة المنـــتج لـــ 1كم.

L: المسافة بين نقاط إنتاج هذا المنتج ونقاط استهلاكه.

يمثل التطور المتكامل للإقليم عملية مرسومة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي للفروع جميعها، المرتبطة عضوياً بالاحتياجات العامة للدولة. وهو يلحظ الدعم الدائم للتناسب المثالي بين مختلف الفروع، وتحقيق بنية تقدمية معاصرة للاقتصاد. أشار كل من كالاسوفسكي وساوشكين Saushkin إلى أن التكامل يعني التفاعل المنظم للفروع وأنواع الإنتاج ضمن حدود إقليم معين.

التكامل: لا يتحدّد التكامل الاقتصادي للإقليم بعدد فروع الإنتاج وأنواعها في المجمع، بل بدرجة تفاعلها وتوقفها المتبادل. يقوم التكامل على الروابط الاقتصادية والتكنولوجية الموضوعية المتبادلة، والتناسب بين المنشآت الإنتاجية المستقلة، التي تُمكّن من التقسيم الجغرافي المناسب للعمل باستخدام الموارد الطبيعية وموارد العمل، وغيرها من موارد الإقليم. وكذلك ميزات الموقع الجغرافي الاقتصادي، والحصول على فعالية وتأثير إضافيين على حساب توضع المنظومات البشرية المكانية. تؤثر احتياجات التكامل في المستويات كلها: الوطنية والإقليمية، وكذلك على المستوى المحلي.

وهكذا فإن مفهوم تكامل التطور يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية جميعها للإقليم، بما فيها تحقيق الترابط المثالي في التطور، وتوضّع المشروعات جميعها وأنواع الإنتاج والمجالات الاقتصادية والاجتماعية، والبحث عن التوافق بين العمليات الإنتاجية الأساسية وتأمين البنية التحتية للإقليم، والظروف المعيشية للسكان، ونشاطهم، وتأمين التشغيل العقلاني المنظم للسكان في الاقتصاد، و تحقيق التناسب المثالي بين الإنتاج والاستهلاك وغيرها.

ليس التكامل غاية بذاته، بل هو وسيلة لتحقيق الفعالية الاقتصادية القصوى (الإنتاجية والاجتماعية) في منظومة التقسيم الجغرافي للعمل بين الأقاليم، ويتحدّد بموجب اقتران المكونات مستوى استثمار المنطقة، ونوع اقتصادها (صناعي، وزراعي، وزراعي صناعي، وتجاري وغيرها..).

يمكن تحديد مستوى **التكامل** من خلال قياس مدى تلبية احتياجات الإقليم من الإنتاج المحلي مع ضرورة حساب الفعالية النسبية لتخصص الإقليم في قطاعات معينة، وذلك باستخدام المعادلة الآتية:

$$N_C = \frac{P_r}{P} \times \sum \frac{C_r}{\sum C_s}$$

إذْ إن: N_C: مستوى التكامل.

P: الناتج الإجمالي الذي يستهلك في الإقليم.

P_r: نسبة (نصيب) المنتج المستهلك الذي أنتج في الإقليم نفسه.

$\sum C_r$: القرينة (المؤشر) الإجمالية لتكاليف وحدة المنتج الذي أنتج في الإقليم نفسه.

$\sum C_s$: القرينة الإجمالية لتكاليف وحدة المنتج المماثلة في القطر.

يفضل حساب هذه العلاقة بالنسب المئوية، ويمكن حساب هذا المؤشر حين يكون:

$$\sum C_r \leq \sum C_s$$

البنية الوظيفية المكانية: العلاقات والتوزيع المتبادلان للقوى المنتجة وأشكال تركيزها المكاني المختلفة. تتميّز هذه المقولة بالتجاور والتراتبية والارتباط المتبادل لعناصر

المجمع الجغرافي البشري المكانية. وقد عالجها معالجةً كافية كل من بارانسكي، ومايرغويز، وساو شكين، ولابو، وبالامارتشوك، وغيرهم.

يرى لابو بهذا الصدد أن البنية المكانية تحدّد التنظيم المكاني للاقتصاد وترابطه المكاني، وتفاعل المناطق والمراكز والخطوط ذات الأهمية الاقتصادية المختلفة. وهي تحدّد الهيكل الاقتصادي للإقـــليم، وملامح التوزع العام لقواه المنتجة.

ويعرف ألايف البنية المكانية بأنَّها: التوزع الديناميكي للقوى المنتجة في الأقاليم الاقتصادية المترابطة ضمن منظومة الاقتصاد الوطني الواحدة.

وهي حسب مايرغويز: تطور لمراكز الجذب المكاني الاقتصادية وتفاعلها، وكذلك الفروع المستقلة في اقترانها الحكومي العام الذي يستند إلى التوظيف المتواصل "لمسارات" هذا التفاعل. إن البنية المكانية باختصار هي مجموعة العناصر المكانية الموزعة تبادلياً بطريقة معينة والمفصلية الواقعة في تفاعل معقد خلال عملية تطور المنظومات الاقتصادية وتوظيفها.

البنية الوظيفية المكانية: هي العلاقة والتوزع المتبادلان لمختلف أشكال التركيز المكاني للنشاط الإنساني، "تركز السكان ونشاطاتهم" هذه الأشكال تسمى عناصر البنية المكانية (نطاق، إقليم، عقدة، مركز، نقطة). تحدّد عناصر البنية المكانية بمساعدة منهج التقسيم الإقليمي. من حيث المضمون، عناصر البنية المكانية هذه يمكن أن تكون تكاملية، وتخصصية "قطاعية وقطاعية بينية". كذلك يمكن أن تكون نطاقية، إقليمية، محلية: **النطاقية**: (نطاق، إقليم) تقسّم إلى تكاملية وتخصصية، الإ**قليمية**: تلك التي تمتلك حدوداً إدارية سياسية، **المحلية**: تتمثل بالعُـــقد والمراكز والنقاط الاقتصادية والتجمعات المدنية أيضاً.

وفقاً للمؤشرات التركيبية فإن عناصر البنية المكانية يمكن أن تكون تشكيلات خطية أوعقدية. وهي تشكل إقليمياً نمط البنية المكانية الموافق: (شعاعي – نصف قطري، قائم الزاوية منتظم، خطي عقدي، ساحلي، متعدّد النوى).

إن نتيجة التحليل الفعلي للبنية المكانية لنشاطات الإنسان" الاقتصادية والاجتماعية في المقام الأول" في الإقليم هي عناصره: **التكاملية**: وهي الأقاليم الجغرافية البشرية " الاقتصادية والاجتماعية "، والأقاليم الفرعية من المرتبتين الأولى والثانية، والتشكيلات المحلية (التجمعات المدنية، والعقد، والمراكز، والنقاط)، وكذلك **القطاعية، والقطاعية البينية**: الأقاليم الزراعية أو المنظومات المكانية الزراعية، وطرق النقل الرئيسة، والأنماط الإنتاجية الزراعية وغيرها..

وهكذا تقدم البنية المكانية للاقتصاد الوطني تصوراً عن السمات الأساسية لتوزع القــوى المنتجة، ومراكز جذب الحياة الاقتصادية، والمسارات المهمة للروابط الاقتصادية وفسيفساء الأقاليم الاقتصادية. يجري من خلال عملية تحليل البنية المكانية للإقليم، أو المجمعات الإنتاجية المكانية، وتقويم مستوى انتقاء المركز الإقليمي، وكذلك مراتب المراكز الاقتصادية الأخرى، وانتظامها، في التوزيع المتبادل من مكان إلى آخر، وطبيعة توزع الظروف والموارد الطبيعية، وتوزع السكان، ومستوى الاستثمار الاقتصادي للمنطقة، والخطوط الاقتصادية وشبكتها، أي تحدّد النمط العام للمنظومة المكانية للإقليم حسب الشكل العام للروابط الاقتصادية.

استخدم لابو Lappo التعبير العام للمنظومة المكانية للأقاليم الاقتصادية الكبيرة، على شكل اقتران متبادل مشروط (يشترط أحدهما وجود الآخر) للمراكز والخطوط الاقتصادية "الهيكل الاستنادي،(Лаппо .1978).

يعكس الشكل العام للهيكل الاستنادي للإقليم السمات الأساسية للتنظيم المكاني للحياة الاجتماعية، والارتباط المتبادل بين المراكز الاقتصـــادية والاجتماعية من المراتب والمناطق المختلفة والمناطق والخلايا الاقتصادية والاجتماعية، ويبيّن درجة تماسك الإقليم. كما يميّز **لابو** بين أنماط البنية المكانية الآتية بحسب هيئة الهيكل الاستنادي: شعاعي دائري، قائم الزاوية منتظم، خطي عقدي، ساحلي، مشتت.

البنية الوظيفية التنظيمية: منظومة من الهيئات مضبوطة هرمياً (تراتبياً) لإدارة حياة السكان على أراضي الإقليم أو الدولة بشكل عام. وهي تحقق مكانياً آلية اتخاذ القرار الذي ترتبط به استراتيجية النشاط البشري وتكتيكه، وإدراك أهداف اجتماعية واقتصادية معينة.

يمكن أيضاً في هذا السياق تمييز بنى وظيفية أخرى، اقتصادية واجتماعية وبيئية تتمتع بقيمة معرفية تحليلية كبيرة:

البنية الوظيفية الاقتصادية: وهي مجموع تلك العلاقات الإنتاجية التي تؤثر في فعالية توزع الإنتاج وتسويق المنتج النهائي (منظومة المؤشرات الاقتصادية، والأسعار).

البنية الوظيفية الاجتماعية: هي مجموعة المؤشرات الدالة على وجود مجموعات السكان الاجتماعية في الاقتصاديات المختلفة من حيث أشكال الملكية (مستوى التطور الاجتماعي لمنطقة الدراسة، وتقارب الظروف المعيشية للسكان، وكذلك ظروف العمل).

البنية الوظيفية البيئية: مجموع الارتباطات البيئية للمكان المناسب، والتقويم الكمي والنوعي لها.

يميّز الباحثون -كما أسلفنا- بين تقسيم إقليمي تكاملي (مركب) وخاص (قطاعي وقطاعي بيني). يعكس التقسيم الإقليمي التكاملي التفاعل المكاني لمكونات المنظومات جميعها "المجمعات" المكانية البشرية في منطقة معينة، ويقسّم إلى: تقسيم إقليمي كبير، ومتوسط، وصغير، وذلك تبعاً لمساحة المنطقة المدروسة وعدد السكان ودرجة تطور النشاطات الاقتصادية والاجتماعية فيها والوظائف التي يؤديها في البناء الاقتصادي والإداري والسياسي (الشكل 3).

التقسيم الإقليمي الخاص:

أ- القطاعي البيني: يحدّد المجمّعات متعدّدة القطاعات بوصفها وحدة لفروع عدةٍ أو أنواع من النشاطات من مستويات مختلفة. هذه المجمّعات تمثل شكلاً من أشكال

التنظيم المكاني للقوى المنتجة ذات الفعالية الكبيرة، مثالها: المجمّعات الزراعية الصناعية.

ت- القطاعي: يعدُّ شرطاً أساسياً لوضع حدود الأقاليم التكاملية، ويعرف هذا النوع من الأقاليم أنه منطقة ذات تركز كبير لإنتاج السلع والخدمات لفرع معين، ويتميّز بظروف وبنى محلية خاصة، ومسائل وآفاق التطور، وتنظيمها المكاني، وموقعها ضمن المجمعات متعدُّدة القطاعات.

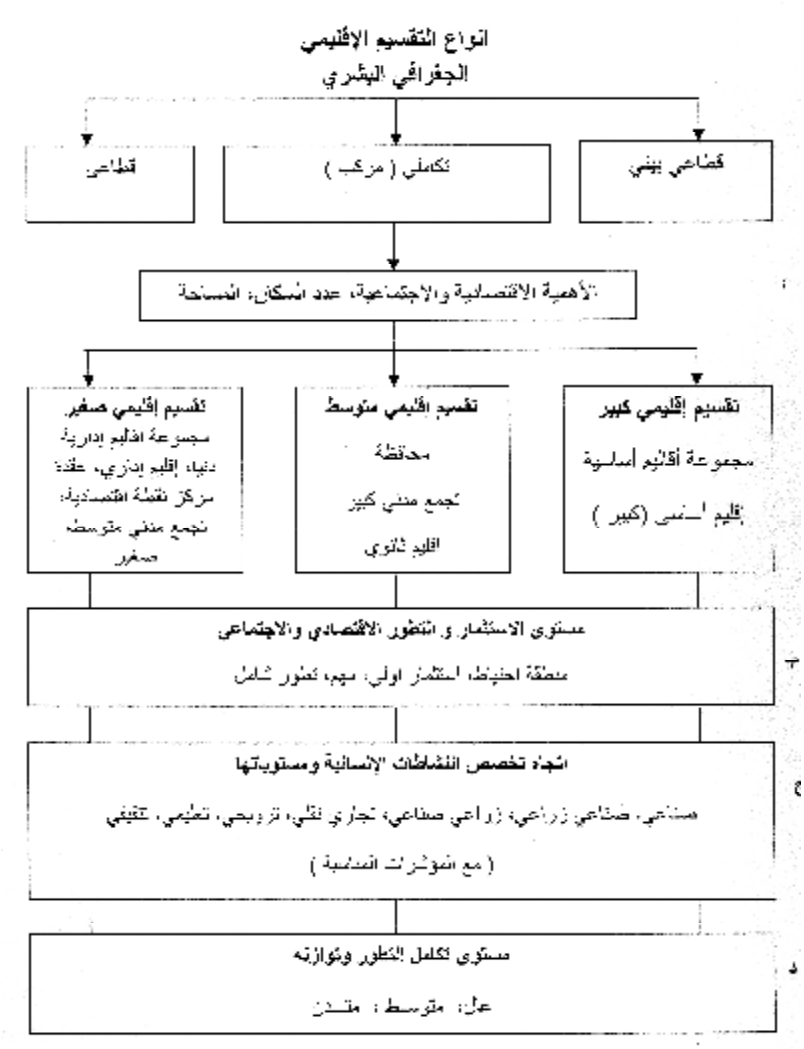

(الشكل 3) المخطط التصنيفي للتقسيم الإقليمي الجغرافي البشري

- بحسب طبيعة تخصص النشاطات البشرية ومستواه تصنف الأقاليم الجغرافية البشرية إلى أقاليم صناعية، وزراعية، وسياحية...إلخ.

- يرتبط بهذه المؤشرات مؤشر مستوى تكامل Ccomplexity التطور وتوازنه. يعكس مستوى تكامل نشاطات السكان مستوى استخدام الموارد الطبيعية، والموارد العاملة، وطبيعة العمران، ومستوى استخدام المخلفات، والتوافق بين العمليات الإنتاجية وغير الإنتاجية، واكتمال مراحل أي دورة لإنتاج الطاقة. ومستوى تكامل نشاطات السكان يمكن أن يكون:عالياً، أو متوسطاً، أو متدنياً.

تتمثل الناحية النوعية للتكامل في توازن نشاطات السكان، التي تتميّز باكتمال مجموعة المكونات من جانب، وعقلانية تبادل المادة والطاقة والمعلومات، والتوازن الحركي بين مكونات الإقليم الجغرافي البشري الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية.

هناك مؤشرات إضافية لتصنيف هذا الإقليم، مثالها: مستوى الاستثمار والتطور الاقتصادي والاجتماعي، الذي يظهر عملياً في مراحل تشكلها وتطورها(Пистун. P.13-14).

إن استخدام المنهجية السابقة في التقسيم الإقليمي الجغرافي البشري سوف يساعد في زيادة إنتاجية العمل عن طريق تعميق شكله الجغرافي، وتوازن مستويات التطور الاقتصادي لمختلف أنحاء الدولة، وتحسين الظروف المعيشية للسكان..إلخ. سوف يسمح هذا التقسيم بعملية التخطيط المتكامل لمنطقة معينة بتوفيق أكبر بين مصالح الإقليم ومصالح الدولة.

مما سلف يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1- تلتقي معاني الإقليم جميعها في نقطة واحدة هي أن الإقليم جزء من المكان يتميّز بشكل واضح من الأماكن المجاورة. والتقسيم الإقليمي: تقسيم المنطقة المدروسة إلى أجزاء ممثلة (ممثلة تمثيلاً كافياً): أقاليم جغرافية بشرية من المرتبة الأولى والثانية والثالثة، وتحديد الميزات الكمية والنوعية لهذه الأجزاء، وإظهار القوانين العامة والخاصة ذات الطابع الجغرافي على أساس التحليل الإجمالي لها.

2- لا يتم التقسيم الإقليمي لأهداف معرفية فحسب بل تطويرية أيضاً، ويتمثل الهدف الرئيس من إجرائه في تطوير الإدارة المكانية، وأمثَلية تطوير التنظيم المكاني للقوى المنتجة، والمجتمع.

3- يقدم التقسيم الإقليمي أساساً واقعياً للدراسات المكانية جميعها، إذ يسمح بتفعيل القدرات الطبيعية، والاقتصادية، والديموغرافية، والاجتماعية، والعقلية لأقاليم الدولة جميعها، ويحفز عمليات التطوير والتمويل الذاتي والإدارة الذاتيين، فهو يصلح أساساً لتنظيم المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى الوحدات الإقليمية.

4- لا تختلف الأقاليم بتخصصها فحسب، بل بظروف الإنتاج، تشمل هذه الظروف:

أ- درجة التطور الاقتصادي. ب- خصائص الموارد العاملة. ج- درجة تركز الإنتاج وتخصصه. د- استصلاح المنطقة (النقل بالدرجة الأولى). هـ- الظروف الطبيعية للإنتاج.

5- يعدُّ علم الأقاليم حلقة أساسية في الجغرافية البشرية وأداة متميّزة من أدواتها. فهو يمثّل دراسة عن الأقاليم، ويتضّمن نظرية التقسيم الإقليمي ومنهجيته ومسألة تشكل الأقاليم وتطورها والأسس النظرية لأدائها المستقبلي.

6- الإقليم: مكان يختلف عن الأماكن الأخرى بمجموعة العناصر الخاصة به، ويتمتع بالوحدة وبترابط العناصر المكونة له، والكلّية. لا يمكن من خلال التعريف السابق إطلاقاً تكوين أي استنتاج عن المساحة التي يمكن أن يشملها الإقليم.

6- يُدرس الإقليم الجغرافي البشري بوصفه منظومة: أي اقتران الموضوعات (بخصائصها وعلاقاتها) وارتباطاتها المنظمة، مما يكسبها سمة جديدة: هي الكليّة (وجود هدف واحد ووظيفة واحدة لم يكونا للعناصر المكونة لها)، والاستقلالية، والثبات. هذا ويمثل الإقليم الجغرافي البشري منظومة معقدة تمتلك خصائص

المنظومات المعقدة جميعها، أي تمتلك مجموعة من الجوانب والوظائف (متعدُّدة البنى: اقتصادية اجتماعية، قطاعية، مكانية). بالنتيجة يمكن دراسة هذا الإقليم بوصفه منظومة مكانية بشرية.

7- يجب أن تتم الدراسات المعاصرة للأقاليم وفق برامج محدّدة، يؤخذ فيها بالحسبان الخصائص المحلية، وإبراز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة على مستوى الأقاليم وطرائق حلها. وتتمثّل أبرز جوانب هذا العمل في التحديد الموضوعي للتناقضات الداخلية، والتأسيس السليم للمشكلة، وتحديد الأهداف، وتقسيمها إلى مشكلات فرعية، وإظهار الاحتياطي من الموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وتحديد وسائل تحويلها إلى أفعال.

وختاماً فإن النتيجة النهائية لهذه الدراسات جميعها يجب أن تكون مخطط التقسيم الإقليمي الجغرافي للدولة وأجزائها.

المراجع

1- باللغة العربية:

1- خير، صفوح. الجغرافية، موضوعها ومناهجها وأهدافها. دار الفكر، دمشق، 2000.

2- دياب، علي. مناهج البحث العلمي وطرائقه في الجغرافية البشرية.منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2009-2010.

3- طربوش، أمين. وآغا، شاهر.التقسيم الإقليمي والمركبات الجغرافية الطبيعية. منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1997-1998.

4- عبد السلام، عادل. الأقاليم الجغرافية السورية. دمشق 1970.

5- عبد السلام، عادل. الأقاليم الجغرافية السورية. مطبعة الاتحاد، دمشق، 1989-1990.

2- باللغة الانكليزية والفرنسية:

1- Bunge, W., 1962, Theoretical Geography, Lund studies in geography, Series C. N^{O}.1.

2- Dzenes, Z., 1980, Methodology and Methods of Socio- Economic Geographical Research, Riga.

3- Whittlesey, D. in James.P.E.and Jones.C.F., eds.1954:American geography: inventory and prospect. Syracuse. Syracuse Univ. press.

4- Grigg.D.1965.The Logic of Rigional systems.Ann. Ass. Am, geogr. 55pp.465-491.

5- Izard.W.et.al.1960.Methods of regional analysis, an introduction to regional science. New York.

6- Sharygin M.D, 2003, The Fundamental Problems of Economic and social Geography, Perm University, Perm.

7- Dickinson.R.E.1947.City region and regionalism: London:Kegan paul Trench Trubner.

8- Hartshorn. R. 1939: The nature of Geography. Lancaster Pa.: Association of American Geographers.

9- Etienne Gillard.1962. La Region:essays de diffinition, "Annal de Geographie". N$^{O\ 387.}$

3- باللغة الروسية:

1- Алаев.Э.Б.Социально – Экономическая Грография: понтийо - терменлогический словарь. М.Мысьл, 1983.
2- Алампив.П.М..экономического районирование. Москва. 1961.
3- Бакланов П.Я.пространственые Системы пройзодства. М.Наука.1986.
4- Баранский Н.Н.Избраные труда.,.Науучные прнципы географий. М. 1980.
5- Волоой.П, И ДР.Териториалная специализация Н/Х-экономического района, К. 1972.
6- Воронин В. и др. Социально-экономическая география. Самарская экономическая академия, 2001.
7- Калашникога.Т.М.экономическое районирование. Курс лекций. МГУ. М. 1969.
8- Кибальчич, О.Территориалная организация Н/Х-ва.М.ВИНИТИ, 1983.
9- Кистанов В.В.Коплексое развития и специализация экономических районов.М.Наука.1968.
10- Колосовский Н.Н., Основы экономического раионирования.М. 1958
11- Колосовский.Н.Н.Науучные проблемы географий (Вопросы география. 1955. №37.С.129-151
12- Колотиевский.А.М..Вопросы теории и Методики экономического районирование.Рига.1967..
13- Лаппо.Г.М.Города на путы в будуще.М.Мысль.1987.
14- Лаппо Г.М.Концепция опорного каркаса территориальной структуры народого хозайство. Изв.А.Н.Сер.География., № 5.М.1987.
15- Лейзерович.Е.экономического районирования. Известия ВГО.1992.5.
16- Маергойз.И.М.Территориалная струтура народного хозяйсво. М.наука. 1976.
17- Мересте.У.И, Нымmик.С.Я. Современая география. Вопросы теории.Мысль.Москва.1984.
18- Паламарчук.М.Теоретические основы Ф/с Промышленого К. К.1976
19- Пистун Н.Д. Основы теорий общественной географии. Киев, 1996.
20- Пробст.А.И.Размщение проышленности.(теоетические очерки) М.1962.
21- Садовский.В.мировое хозяйсво. К.1945.

22- Теита.р.Овозрождение региональной географий.В кн.региональная география М.1976
23- Хорев.Б.С.районирование и анти-районирование. география и сорееность. ЛГУ.Л.1987.
24- .Шаблій О. 1. Основи загальноі суспільноі географіі. - Лівів: Вид. центр ЛНУ, 2003.
26- Четыркин В.М.Проблемные опросы экономическое районирование.Т, 1967.
27-Чистобаев А.И развития экономических районов.Теория и методы исследовние Л.1980.
28-Экономическая география. районая част. под ред.Пистун Н.Д. К.Вища школа.1984.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2009/11/9.